الأمم المتحدة

A/62/PV.48

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٤٨**

الاثنين، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البندان ٩ و ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/62/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد غاسبار مارتنز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني كثيرا أن أخاطب هذه الجمعية بالنيابة عن المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بمسألة تهم قارتنا بنوع خاص وهي إصلاح مجلس الأمن. وأشكركم يا سيدي الرئيس على عقدكم هذه الجلسة لأن هذه المسألة لا تزال من الأعمال المعلقة.

وأود أن أثني على رئاسة مجلس الأمن الإندونيسية لعرضها تقرير مجلس الأمن (A/62/2). وتحيط المجموعة الأفريقية كذلك علما مع التقدير بالإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة بالمسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين المدرجة في جدول أعمال المجلس (A/62/300).

ويفرد تقرير مجلس الأمن المقدم إلينا مكانا هاما للقارة الأفريقية، بما أن المسائل الأفريقية لا تزال في مقدمة جدول أعمال المجلس كما يشير التقرير، وهو محق في ذلك. وبالرغم من انتشار الصراعات، لا تزال بعض التطورات الإيجابية تجري في بلدان عديدة في حالات ما بعد انتهاء الصراع، مما يغير الصورة القاتمة التي تقدم عن القارة للعالم أحيانا. ويسرنا أن مجلس الأمن يبقي على جدول أعماله بانتظام النظر في حالات ما بعد انتهاء الصراع في تلك البلدان.

وترحب المجموعة الأفريقية بصفة خاصة باعتماد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/42) عن علاقاته بالمنظمات الإقليمية في المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين. وفيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي، أتاحت بعثة مجلس الأمن إلى مقر الاتحاد في أديس أبابا إجراء تبادل آراء مثمر للغاية في الشؤون ذات الاهتمام المشترك. ولذلك فإن المجموعة الأفريقية تشجع الهيئتين على مواصلة الحوار فيما بينهما لزيادة احتمالات النجاح في مجال السلام والأمن.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ولدى مخاطبتي مجلس الأمن في الأسبوع الماضي باسم المجموعة الأفريقية في المناقشة المكرسة لدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.5776)، أشرت إلى أن أفريقيا كانت مسرحا لتجارب مفيدة في مجالات حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام، وبالتالي لأعمال مجلس الأمن. غير أن أفريقيا تدرك تماما أيضا مسألة محورية تتعلق بعلاقتها مع المجلس، وهي أن القارة ليست ممثلة تمثيلا كافيا في مجلس الأمن.

ومن ثم فقد حان الوقت لتصحيح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا، لإغلاق فصل أعقب حربين عالميتين والمضي قدما في السعي من أجل تحقيق الأمن الجماعي بالتضافر معا على نحو أكثر شمولا وشفافية وديمقراطية. ولهذا السبب، وتمشيا مع توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، تطلب أفريقيا ما لا تقل عن مقعدين دائمين في المجلس، بكل ما تمنحه العضوية الدائمة من اختصاصات وامتيازات، بما فيها حق النقض، بالإضافة إلى خمسة مقاعد غير دائمة. وسيكون الاتحاد الأفريقي مسؤولا عن اختيار ممثلي أفريقيا في مجلس الأمن، وهي مسألة سينظر فيها على الوجه الواجب وفقا للمعايير المقبولة التي يتم تحديدها بشكل جماعي على مستوى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، على التوالي. وتعارض أفريقيا من حيث المبدأ حق النقض، ولكن إذا أريد الاحتفاظ به، فينبغي إتاحته لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تحقيقا للعدالة. ويمثل توافق آراء إيزولويني صفقة متكاملة تتضمن جميع العناصر التي أشرت إليها.

وقد أصبتم يا سيدي الرئيس حين أشرتم في خطابكم أمام الجمعية العامة في افتتاح دورتها الثانية والستين إلى أن:

> ”فإن كنا نريد للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها بالكامل، علينا أن نبذل المزيد من الجهد وبفعالية أكبر – من الناحية العملية على الصعيد القطري، وفيما يتعلق بالإدارة في المقر. كما أننا نحتاج إلى التحلي بالشجاعة للانتقال إلى مرحلة جديدة تفضي إلى نتائج ملموسة في مجال إصلاح مجلس الأمن“. (A/62/PV.1، الصفحة ٣)

ونحن نؤيد ذلك الرأي تأييدا كاملا، ونثني عليكم يا سيدي لبعد نظركم وشجاعتكم. ويمكنكم لذلك أن تعتمدوا على دعم المجموعة الأفريقية.

وتعرب المجموعة الأفريقية عن التزامها بتعزيز الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، الذي سيمكّنه إصلاحه الشامل من أن يكون أكثر مشروعية وتمثيلا وفعالية، وبالتالي من أن يضطلع بمسؤوليته الرئيسية على النحو الذي ينص عليه ميثاق المنظمة.

السيدة لينتونن (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أولا بتوجيه الشكر لسعادة السفير مارتي م. ناتاليغاوا، الممثل الدائم لإندونيسيا، على تقديمه صباح اليوم تقرير (A/62/2) مجلس الأمن إلى الجمعية العامة الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

وفنلندا من المؤيدين بقوة للإصلاح الشامل لمجلس الأمن. ويتحتم أن نعتمد على العمل الذي تم بالفعل أداؤه خلال الدورات السابقة للجمعية العامة وأن ندفع بعملية إصلاح مجلس الأمن قدما للأمام. ويجب إيجاد عملية تحافظ على استمرار المناقشة وتحقق تقدما ملموسا في وقت قريب. ونؤيدكم يا سيدي الرئيس في الجهود التي تبذلونها لتيسير تلك العملية.

وتنظر فنلندا إلى إصلاح مجلس الأمن باعتباره عنصرا ضروريا من عناصر الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وبالرغم من التقدم الذي أحرز في كثير من مجالات الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، فلم يحرز إصلاح مجلس الأمن أي تقدم.

ولتعزيز مصداقية منظومة الأمم المتحدة ومشروعيتها، يلزم أن نشرع في ذلك الإصلاح أيضا.

ويجب أن يهدف إصلاح المجلس إلى زيادة كل من مشروعيته وفعاليته. وينبغي أن يمثل مجلس الأمن المجتمع العالمي اليوم بشكل أفضل. وينبغي زيادة عدد كل من أعضائه الدائمين وغير الدائمين، دون توسيع لنطاق حق النقض. كما أن من المهم أن نضمن إمكانية أن تتاح للدول الصغيرة فرصة العمل في مجلس الأمن. وفي إطار الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، من الأهمية بمكان أن يتم أيضا إصلاح أساليب عمله وإجراءاته.

وإذا تحسن تمثيل المجلس، وبالتالي مشروعيته، فإن فعاليته في الاضطلاع بوظائفه سوف تزداد أيضا. ومن المهم الآن أن تتخذ في ظل توجيهكم القدير الخطوة التالية التي اشتدت الحالة إليها في هذا الصدد.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): أود قبل كل شيء أن أعرب عن تقديرنا العميق لرئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، المندوب الدائم لإندونيسيا، على عرضه القيم لتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/62/2. وأتقدم أيضا بالشكر إلى الرئيسة السابقة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة ونائبيها لما بذلوه من جهود متميزة في إدارة اجتماعات هذا الفريق خلال فترة دورته الماضية، متمنيا لكم كل النجاح والتوفيق في مواصلة هذا الدور الهام، بما يساهم في التوصل إلى حلول توفيقية تعزز من دور وفعالية مجلس الأمن في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

رغم الجهود الكبيرة التي بذلها مجلس الأمن على مدار العقود الماضية من أجل صون السلم والأمن الدوليين واحتواء العديد من حالات الطوارئ والأزمات الداخلية المعقدة وبؤر التوتر الإقليمية والدولية، بما فيها جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب، ومنع وقوع جرائم الحرب والإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان، وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وخصوصا النووي منه، وغيرها من التحديات الأمنية المتفاقمة والمسببة للهلاك البشري، إلا أن نتائج مجمل هذه المساعي والجهود لم تكن جميعها بمستوى التطلعات التي بذلت من أجلها، وإنما صاحبها بعض الإخفاقات المتعددة الجوانب، التي وصلت في بعض الأحيان إلى حد الفشل في تسوية بعض المسائل الهامة المطروحة على جدول أعماله. وذلك كنتيجة حتمية لانعدام الشفافية في صنع عدد من قراراته، فضلا عن انتهاجه للصمت إزاء عدد من التطورات الأمنية الناشئة والمهددة بتبعاتها لمسألة الأمن والسلم الدوليين، وتجاوزه في عدد من الحالات لولاياته المحددة بموجب الميثاق، ولجوئه المتسرع والمفرط للفصل السابع من الميثاق كإطار جامع لمعالجة عدد من القضايا التي لا تشكل بالضرورة خطرا وشيكا، في حين يتعمد التقصير في بعض قراراته الأخرى المتصلة بمسائل أمنية أكثر تهديدا بخطورتها على الأمن والسلم الدوليين كتلك المرتبطة بتطورات قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط المعروضة على مجلس الأمن منذ تاريخ إنشائه.

وإننا إذ نعتبر مجمل هذه التناقضات التي يتسم بها عمل المجلس حاليا إنما هي نابعة من عدم انسجام تركيبته التي ما زالت مبنية حتى اليوم على الواقع السياسي والجغرافي الدولي لعام ١٩٤٥، والتعديلات التي أجريت عليها عام ١٩٦٣ رغم التطورات والحقائق السياسية والجغرافية والديمغرافية والاقتصادية الراهنة لعالمنا في القرن الحادي والعشرين، نؤكد أن تمكين مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤولياته وبدوره الطبيعي والمؤثر في تحديد دفة مسيرة العلاقات الدولية وإنفاذ القانون الدولي يتطلب التحرك

العاجل وبكل الثقل من أجل الإصلاح المنهجي لهذا الخلل الكبير في نظام عمله، وضمان إحداث التغيير الشامل في هيكلته، وفي أسلوب تفاعله مع الأحداث والمتغيرات السياسية والجغرافية والاقتصادية الإقليمية والدولية الراهنة.

إن بلادي التي تابعت عن كثب كافة المبادرات والمداولات التي أجريت سواء على صعيد المجموعات الجغرافية أو الثنائية، أو المشاورات الرسمية وغير الرسمية للجمعية العامة، بما فيها المتصلة منها بجملة مشاريع القرارات المطروحة عليها، والمناقشات الجامعة الأخرى التي عقدت في إطار تحركات الميسرين المكلفين من قبل رئيسة الجمعية العامة السابقة، والتي انعكست نتائجها في التقرير الختامي القيّم الصادر عنهما في شهر سبتمبر الماضي، تعرب عن بالغ قلقها لاستمرار تمسك العديد من الدول بمواقفها الأحادية الجانب بشأن هذه المسألة، مما ساهم في إطالة أمد عجز المجتمع الدولي حتى الآن عن إحراز أي تقدم يُذكر تجاهها، بل وفي تعقيدها وعلى أكثر من صعيد وجانب.

وعليه فإننا إذ نطالب جميع الأطراف المعنية من دول ومجموعات إقليمية وسياسية، بالعمل على إبداء إرادتها السياسية اللازمة، وإلى انتهاج الانفتاح والمرونة والشفافية في مواقفها للمساهمة في تقريب وجهات النظر وتحقيق التوافق الدولي بشأن هذه المسألة، ندعو إلى أن تشتمل مشاوراتنا بهذا الخصوص على كل الجوانب، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من العملية الشاملة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة برمتها، كما نؤكد في هذا السياق على موقفنا الذي سبق أن أعربنا عنه والداعي إلى ضرورة زيادة عدد العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس، بما ينسجم مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول والتوزيع العادل والمنصف للمناطق الجغرافية، ويكفل في نفس الوقت أيضا معالجة التمثيل الناقص فيه للبلدان الصغيرة والنامية، وذلك لضمان التوازن السياسي لتركيبته الهيكلية، وسمته العالمية المتفاعلة مع مصالح وشواغل جميع الدول والشعوب على حد سواء. كما نطالب أيضا بتخصيص مقعد واحد دائم، بالإضافة إلى مقعدين غير دائمين على الأقل، لمجموعة الدول العربية، ليتم شغلها بالتناوب فيما بينها وفقا للمعايير المتبعة في إطار جامعة الدول العربية، والتشاور والتفاهم مع المجموعتين الإقليميتين الآسيوية والأفريقية.

إن جهودنا المبذولة من أجل عملية إصلاح مجلس الأمن ينبغي ألا تركز على مسائل الحجم الذي يتعين أن يكون عليه مجلس الأمن الموسع وعدد فئتي العضوية فيه وتمثيله الإقليمي فحسب، وإنما يجب أن تشمل أيضا جميع المسائل الجوهرية الأخرى، والمتمثلة في تطوير جدول أعماله، ونظم وأساليب عمله، بما فيها طريقة صنعه للقرارات الدولية، وأوجه العلاقة بينه وبين الهيئات الدولية الأخرى، وبما يراعي احتياجات ومصالح جميع البلدان النامية والمتقدمة منها على حد سواء. وبطريقة موضوعية وعقلانية وغير انتقائية أو عشوائية. وعليه فإننا إذ ندعم كافة التوجهات المنفتحة بهذا الخصوص بما فيها الجهود الرامية إلى تحقيق الإصلاح المبكر للمجلس وفقا لما نصت عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، نطالب بضرورة ما يلي:

أولا: العمل على وضع حدود وضوابط ثابتة لتقليص استخدام إجراء حق النقض الفيتو بما فيه إلزام المجلس بتقديم تقارير إلى الجمعية العامة حول المسائل التي استخدم بها حق النقض، وذلك من أجل تقييمه وإبطاله في إطار البند المعنون ”الاتحاد من أجل السلام“ وبموجب التفسير التقدمي للمواد ١١ و ٢٤ (١) و ٣٥ من الميثاق، لضمان إضفاء الصبغة الديمقراطية والحيادية على عملية صنع القرار في المجلس، ولا سيما المتصلة منها بالمسائل المعقدة والطارئة والتي تستدعي التحرك العاجل لحقن الدماء وحماية الأبرياء والممتلكات، عملا بمبادئ الميثاق، وطبقا لقواعد القانون

الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، المعنية بحماية المدنيين وقت الحرب.

ثانيا، تقييد مجلس الأمن بعدم اللجوء إلى الجزاءات وإجراءات إنفاذها بموجب المادتين ٤١ و ٤٢ من الفصل السابع من الميثاق إلا في حالات العدوان أو التي تشكل خطرا وشيكا على السلم والأمن الدوليين، وذلك كحل أخير، وبعد استنفاذه الكامل لجميع وسائل التسوية السلمية للمنازعات بموجب الفصلين السادس والثامن من الميثاق، وإجرائه للدراسات المستفيضة لآثارها المباشرة وغير المباشرة والقصيرة والطويلة الأجل الناجمة عنها، وذلك تلافيا لأن تتحول هذه الجزاءات إلى عقوبات جماعية ضد شعوب الدول المستهدفة ومناطقها الإقليمية.

ثالثا، تعزيز وزيادة الفرصة الحقيقية للدول غير الأعضاء في المجلس بالاشتراك في أعماله، ولا سيما المرتبطة منها بصورة مباشرة بالمسائل المعروضة عليه، بما فيها المتأثرة مصالحها بقراراته، والمشاركة منها بقوات ومعدات في عمليات حفظ سلام، وذلك من خلال توسيع دائرة عقد اجتماعاته العلنية والمفتوحة، وخصوصا المعنية منها بصياغة مشاريع القرارات والتخطيط لنشر البعثات، عملا بالمادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، وأيضا من خلال تعزيزه لعملية إصداره للتقارير الخاصة والدورية والسنوية المشمولة بالحقائق والمعلومات الموثقة، والمضامين التحليلية اللازمة وفقا لما نصت عليه الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق.

رابعا: إضفاء الطابع الرسمي على النظام الداخلي للمجلس، من أجل تحسين شفافيته والمساءلة في إجراءات عمله، بما فيها تقيده بعدم التعدي على ولايات الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى، بموجب الميثاق، وفي مقدمتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللذان ينبغي تعزيز أواصر التنسيق معهما، لما يمثله ذلك من أهمية فائقة تسهم في حشد كل الطاقات والوسائل والقدرات الممكنة، لاحتواء النزاعات والصراعات القائمة، وأبعادها الخطيرة على البشرية.

وختاما، نأمل بأن تسهم مداولاتنا الدائرة بشأن هذا البند في تقريب وجهات النظر، والتوصل إلى توافق آراء يؤدي إلى إيجاد تصور دولي مشترك وقابل للتطبيق، يضمن الإصلاح الجوهري المنشود لمجلس الأمن، لتمكينه من مواجهة التحديات المتعاظمة، وصنع السلام العالمي وحماية البشرية من آثار الحروب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وغيرها من التهديدات المحدثة بعالمنا الراهن.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر سفير إندونيسيا، رئيس مجلس الأمن، على عرضه تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة (A/62/2)، عن الفترة الممتدة من آب / أغسطس ٢٠٠٦ حتى تموز/يوليه ٢٠٠٧.

إننا نلحظ باهتمام اشتمال التقرير على مقدمة موجزة كتبها وفد الصين، الذي تولى رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه ٢٠٠٧. والمقدمة توجز العمل المنجز، بما فيه تنظيم عمل المجلس. ونحن ممتنون للجهد الرامي إلى توفير معلومات نوعية، تمكّن الجمعية العامة من إجراء تقييم أفضل لعمل المجلس.

لكنه من الضروري إعداد تقرير أكثر شمولية، يتجاوز تصنيف القوائم، ويعالج المسائل الموضوعية، مثل المعايير المستخدمة من جانب المجلس في اتخاذ قراراته. ومن شأن ذلك أن يسهم في زيادة الشفافية في عمله، وتعزيز القدرة على التقييم لدى الجمعية العامة، باعتبارها الجهاز والسلطة المركزيين في منظومة الأمم المتحدة. ولبلوغ تلك الغاية، سيكون من المفيد أيضا أن يقدم المجلس تقارير خاصة بشكل أكثر تواترا.

من الواضح أن الواقع العالمي يضع أمام المجلس تحديات وفرصا. وفي ذلك الصدد، وبدون المساس بقدرة المجلس على الحصول على معلومات عن مواضيع تهمه، نلحظ بقلق ميله إلى معالجة مسائل خارج نطاق الاختصاص الذي يوكله إليه ميثاق الأمم المتحدة.

وقد لاحظنا، سنة بعد سنة، إثر استلام هذا التقرير، الزيادة المطردة في حجم عمل المجلس. وهذا سبب آخر، لضرورة توقف المجلس عن معالجة مسائل تقع ضمن صلاحيات هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، تحقيقا لمزيد من الكفاءة في أعماله.

وأود أيضا أن أبرز التقدم الموصوف في التقرير بشأن الحالة في هايتي. وفي ذلك الصدد، نقدر جهود المجلس، ولا سيما تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لسنة واحدة. وإننا موقنون أن البعثة ستكون قادرة على توطيد العملية الدستورية والسياسية الجارية في ذلك البلد.

إن إصلاح مجلس الأمن يكمل عملية إصلاح المنظمة، ويجب أن يبقى أولوية لدى الجمعية. وفي الهيكلية الراهنة، لا يواكب المجلس الوقائع الحالية، سواء من حيث تركيبته التمثيلية أو أساليب عمله. فالوضع القائم ليس ملائما. إننا بحاجة إلى إصلاح يجعل المجلس جهازا أكثر ديمقراطية، وتمثيلا، وشفافية وقابلية للمساءلة.

ينوّه وفد بلدي بالتقدم البارز المحرز في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، أثناء الدورة الماضية للجمعية العامة. ونحن نبرز جهود وقيادة السيدة هيا راشد آل – خليفة، الرئيسة السابقة للجمعية العامة. كما تشكر كولومبيا الميسّرين على جهودهم، وعلى تقديم تقاريرهم، التي ينبغي أن تشكل نقطة انطلاق نحو المرحلة المقبلة من النظر في هذه المسألة.

ومما لا يمكن إنكاره أن بعض الزخم قد نجم عن جهود الفريق العامل، ولا سيما تحديد السبل البديلة لتوسيع عضوية المجلس – بما فيه النهج الانتقالي – الذي يمكنه أن يشكل أساسا لإيجاد أوسع توافق ممكن. وتقرير الفريق العامل، وخاصة تقارير الميسّرين، تشكل أيضا أساسا لتنفيذ قرار الجمعية العامة النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والستين، بهدف تحقيق المزيد من النتائج، بما في ذلك من خلال مفاوضات حكومية دولية.

وعلى الرغم من توافق الآراء الذي تم التوصل إليه، لا تزال هناك مسائل مختلفة بدون حل، بسبب البيئة التي تم فيها اعتماد تقرير الفريق العامل ومقرر الجمعية العامة. ولا بد لنا من استعادة الثقة وتهيئة ظروف إيجابية من الشفافية والنوايا الحسنة. ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف إلا إذا جرى النظر في إصلاح مجلس الأمن في منتدى مفتوح وتشاركي، يمكن فيه لجميع الدول أن تعبّر عن وجهات نظرها.

وفي ذلك الصدد، يكرر وفد بلدي تأكيد دور الفريق العامل بوصفه المنتدى الأساسي والوحيد للنظر في هذه المسألة. وإيجاد منتديات يمكن أن تتعدى على ولاية الفريق العامل ونطاقه، سيكون مؤذيا لعملية الإصلاح. فأية بدائل أخرى متعلقة بهذه المسألة يجب أن تهدف إلى دعم جهود الفريق العامل، والبناء على التقدم المحرز في إطاره.

وفي ذلك الصدد، يجب على الفريق العامل أن يعمل أولا على تحديد نموذج، وأطر وعناصر لمفاوضات حكومية دولية ممكنة. ويجب تنفيذ هذه المرحلة الأولى بتوافق الآراء، وبدون فرض مواعيد نهائية مصطنعة. ولا ينبغي النظر في الجوانب الموضوعية حتى يتضح إطار المفاوضات ونماذجها ومكوناتها.

وفيما يتوجب علينا عدم المساس بنتائج العملية، يجب أن يبقى هدفنا إيجاد مجلس أمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا،

لا يطول فيه أمد الامتيازات الراهنة. ويكرر وفد بلدي تأكيد دعمه للنهج الانتقالي، مع زيادة في عدد المقاعد غير الدائمة، وإمكانية إعادة الانتخاب، على ألا يؤدي ذلك إلى عضوية دائمة بحكم الأمر الواقع عبر تكرار إعادة الانتخاب.

والنظر في زيادة عضوية المجلس يجب ألا يحجب أولوية الاستمرار في استعراض وسائل عمله وتعديلها، لكي تجعل منه هيئة أكثر ديمقراطية وشفافية، وذات قابلية أكبر للمساءلة. وكما فعل وفد بلدي في مناسبات سابقة، فإنه يعيد تأكيد الحاجة إلى زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء، بحيث تعكس القرارات المتخذة في هذه الهيئة، بشكل أفضل، الوقائع القطرية والإقليمية، على أساس خصوصيات كل حالة.

علاوة على ذلك، يؤمن وفدي بأن خضوع مجلس الأمن للمساءلة أمام الجمعية العامة يمثل الطريقة الوحيدة لتحقيق شفافية صادقة في عمل المجلس وتقوية دور الجمعية باعتبارها جهاز الأمم المتحدة العالمي الوحيد للتداول وصنع القرار.

وكولومبيا، بصفتها بلدا طرفا في حركة ”الاتحاد في سبيل توافق الآراء“، تكرر رغبتها في المساهمة في عملية مفتوحة بناءة صوب تطوير هذه المسألة، وتعرب عن استعدادها للنظر في المقترحات التي يمكن أن تفضي إلى أوسع اتفاق ممكن بين أعضاء المنظمة. وإننا ندعو جميع الدول الأخرى إلى الثبات على نهج مفتوح مرن تجاه هذه العملية.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن عميق تقديري للسفير مارتي نتلغاوا، سفير جمهورية إندونيسيا، رئيس مجلس الأمن في هذا الشهر، على عرضه صباح اليوم تقرير المجلس (A/62/2) الذي يغطي الفترة من ١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ تموز/ يوليه ٢٠٠٧. كما نود أن نعرب عن خالص تقديرنا للشيخة هيا راشد آل خليفة، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، على روح الزعامة التي أظهرتها في إيجاد طريق المضي قدما في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن والمسائل الأخرى ذات الصلة.

آخر تقرير سنوي يرفعه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة اعتمده المجلس في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، ولكنه لم يُنشر كوثيقة رسمية إلا في الأسبوع الماضي. ولو كان التقرير قد أتيح في وقت أبكر لكانت فائدته أكبر. ووفدي يحدوه الأمل أن تعالج تلك الحالة في السنوات المقبلة.

الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق تعهد إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين. وإن المجلس في قيامه بواجباته يعمل نائبا عن الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد نؤمن بأن المجلس يجب أن يخضع للمساءلة أمام الجمعية العامة بطريقة تتسق مع الميثاق.

إن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته ظلت تُدرج في جدول الأعمال منذ عام ١٩٧٩. ورغم أن مناقشة مكثفة قد جرت بشأن ذلك الموضوع الهام طيلة سنوات كثيرة، فإنه لم يحرز تقدم يذكر حتى وقت مبكر من هذه السنة، عندما قامت رئيسة الجمعية العامة آنئذ – التي سبقت الرئيس الحالي – بحثّ الأعضاء على التركيز على خمس مسائل رئيسية. وعقب مناقشات مكثفة حول المسائل الرئيسية رُفع تقرير إلى رئيسة الجمعية العامة في نيسان/ ابريل ٢٠٠٧. وقد شعرنا بالاطمئنان عندما لاحظنا أن المشاورات قد أُجريت فيما بعد مع سائر الأعضاء حول طريقة الدفع قدما بالعملية، وأن تقريرا قد تم تقديمه في حزيران/ يونيه ٢٠٠٧. وأثناء المشاورات كرر أعضاء كثيرون القول إن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من عملية الإصلاح الجارية للأمم المتحدة، وإن

إصلاح الأمم المتحدة سيكون ناقصا من دون إصلاحٍ مجدٍ لمجلس الأمن.

ورغم الأفكار الجديدة التي انبثقت من المشاورات، بما في ذلك الاهتمام والقبول برحابة صدر بنهج المرحلة الوسطى، ما زالت الاختلافات في الآراء كبيرة حول إصلاح مجلس الأمن. مع ذلك، فإننا جميعا، من منظور أوسع، نتفق على حقيقة أنه لن يتسنى تحقيق إصلاح مجدٍ للأمم المتحدة من دون إصلاح مجلس الأمن نفسه.

ونشاطر الرأي بأن الأمم المتحدة يجب إصلاحها حتى تتواكب مع وقائع اليوم العالمية. إلا أن الإصلاح ينبغي ألا يعبّر فحسب عن الزيادة في عضوية الأمم المتحدة، وإنما أن يأخذ في الاعتبار أيضا الحاجة إلى أن يرتكز التمثيل على التوزيع العادل والفائدة المتبادلة والتعاون.

وبغية تحويل مجلس الأمن إلى جهاز أفضل تمثيلية وقدرة على معالجة الوقائع السياسية والاقتصادية المعاصرة، فإن عضويته يجب توسيعها بفئتيها الدائمة وغير الدائمة. وبما أن البلدان النامية ليست ممثلة بالكافي في المجلس، فإن أي إصلاح يجب أن يعالج ذلك النقص.

بعد أكثر من عقد من المناقشات المكثفة حول هذه المسألة المهمة ما زلنا بعيدين عن هدفنا. وريثما يتم ذلك، ثمة كثير مما يمكن تحسينه فيما يتصل بالمجلس، حتى بتكوينه الحالي. وذلك لا يحتاج إلا إلى الإرادة السياسية.

وفي المقام الأول يجب احترام الفقرة ٢ من المادة ٢٤ من الميثاق لكفالة أن تتسق إجراءات المجلس مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد نشاطر بالكامل وجهة نظر حركة عدم الانحياز بأن اتخاذ مجلس الأمن قرارا بأن يستهل مناقشات رسمية أو غير رسمية حول الحالة في أي دولة عضو أو حول أي مسألة لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين يتعارض مع المادة ٢٤ من الميثاق.

إن توسيع عضوية المجلس ستجعله منتدى أفضل تمثيلا. إلا أن التوسيع وحده لن يضمن فعالية أو شفافية المجلس. وإن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يركز بصورة خاصة على المسائل المضمونية – فضلا عن جدول أعماله وأساليب عمله وعملية صنع القرار فيه – لجعل المجلس أكثر شفافية وديمقراطية.

جدول أعمال المجلس ينبغي أن يعبر عن احتياجات ومصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء؛ وأن يكفل الانفتاح والشفافية والاتساق؛ وأن يتقيد بأحكام الميثاق، بما فيها الفقرة ٢ من المادة ١٠٠. وتلك التدابير يمكن اتخاذها على الفور بانتظار إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته في نهاية المطاف.

في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ أعرب رؤساء الدول والحكومات عن تأييدهم للإصلاح المبكر لمجلس الأمن كجزء من الإصلاح الشامل للمنظمة. فلنعمل بروح بناءة لإصلاح المجلس وجعله أوسع تمثيلا وأحسن فعالية وأكثر شفافية ولتحسين مصداقية قراراته بقدر أكبر.

السيد هنيسن (آيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكر زميلي الإندونيسي، رئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، على عرضه على الجمعية العامة هذا الصباح تقرير مجلس الأمن (A/62/2) عن الفترة من ١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ تموز/ يوليه ٢٠٠٧.

واضح من التقرير أن المسائل الخطيرة المعروضة على مجلس الأمن تزداد من حيث عددها ونطاقها على السواء، وتنبع من كل الأقاليم الرئيسية، فضلا عن المسائل الموضوعية المتشابكة الكثيرة. ولكن اسمحوا لي أن أقصّر بياني الوجيز على البند الآخر من جدول الأعمال المعروض للنظر اليوم، وأعني، مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل الأخرى ذات الصلة.

مرة أخرى تُعقد هذه المناقشة في وقت مبكر من هذه الدورة الجديدة للجمعية العامة. والحقيقة أننا ما فتئنا نتكلم عن هذه المسألة منذ ما يقرب من عقد ونصف في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل الأخرى ذات الصلة. والطريق المسدود الذي وصلت إليه هذه المسألة الهامة بصورة أساسية يضع الأمم المتحدة في وضع لا تحسد عليه. ومما يزيد من سوء الحالة حقيقة أنه لا أحد يختلف مع النتيجة التي خلص إليها اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ بالاعتراف بأن الإصلاح المبكر لمجلس الأمن كان

> ”عنصرا أساسيا في الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة، وذلك بهدف جعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، بما يعزز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته“. (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٣)

في مقابلة أجرتها مؤخرا مع هيئة الإذاعة البريطانية، قلت – سيدي الرئيس:

> ”لا معنى للإصلاح إلا إذا حققت به مزيدا من الشفافية والفعالية، وإذا عكست صورة ما عليه العالم اليوم من حالة“.

نتفق معك إلى أقصى حد على هذا، سيدي الرئيس. فالأمر يتوقف عليه الكثير، ومن شأن اتخاذ قرار منصف بصدد مسائل إصلاح المجلس أن يضيف الكثير إلى الأمن الشامل. ولذلك، فإن أهدافنا القائمة على إصلاح مجلس الأمن أهم بكثير من أن نتخلى عنها. يجب علينا أن نستمر في سعينا للتوصل إلى حلول بعقلية منفتحة وعزم متجدد.

لطالما دعت أيسلندا، على مدى الأعوام، إلى مجلس يتسم بمزيد من الطابع التمثيلي، وبالتالي أكثر شرعية، وذلك بزيادة عدد أعضائه، بما يعكس التغييرات التي حدثت في عضوية الأمم المتحدة بصورة عامة. وقد دعونا أيضا إلى مزيد من الشفافية والشمول في أعمال مجلس الأمن. وبناء على هذا، كانت آيسلندا إحدى الدول المقدمة، في تموز/يوليه ٢٠٠٥، لمشروع القرار A/59/L.64، المشهور باسم اقتراح مجموعة الأربعة، الذي لم يطرح أبدا، كما نعلم جميعا، للتصويت عليه. وباختصار كان موقف آيسلندا ما يلي: زيادة في آن معا لعدد الأعضاء الدائمين والأعضاء الذين يُنتخبون كل سنتين لعضوية مجلس الأمن، بحيث يبلغ مجموع عدد أعضاء المجلس نحو ٢٥ بلدا؛ وإصلاح أساليب العمل على أساس مقترحات مجموعة الأربعة و/أو ما يُدعى بمشاريع قرارات مجموعة الدول الصغرى الخمس، فضلا عن زيادة عدد ممثلي البلدان النامية. ومنذ تقديم اقتراح مجموعة الأربعة، أجرينا مناقشات متعمقة حول نماذج مختلفة وحلول توفقية حلول ممكنة.

ولم ينتج عن العمل القيّم على هذه المسائل في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، وعن الجهود المكثفة التي بذلها الممثلون الدائمون لمجموعة ”الـ ٥+٢“ وما رفدت به كل الأطراف هذه المناقشة – لم ينتج عنها، بصراحة، نتائج رسمية أكثر من قرار مواصلة النظر في هذه المسائل، أثناء دورة الجمعية العامة الحالية. غير أننا نشعر أن الجميع الآن أكثر إدراكا لضرورة التحلي بمزيد من المرونة.

وطرحت بعض الأفكار، أفكار قد لا تكون مثالية، ولكنها ربما كانت أفضل الحلول الموضوعية الممكنة في هذه الفترة، كما أقر الميسرون الخمسة. ولا بد من مواصلة تطوير هذه الأفكار. ونحن نبحث عن سبل جديدة، عن طرق سيتعين أن تشمل مسألتي توسيع عضوية المجلس وأساليب عمله.

وفي آخر تقرير للفريق العامل المفتوح العضوية، المقدم في أيلول/سبتمبر الماضي، اتفقنا جميعا على مواصلة

العمل على إصلاح مجلس الأمن، بأمور، منها إجراء مفاوضات حكومية دولية خلال دورة الجمعية العامة هذه. ونحن نرحب بهذه الدعوة. وإذا كان للمواقف الأساسية السابقة أن تتغير خلال المفاوضات المقبلة، وإن تم اعتماد فكرة فترة محددة لترتيبات انتقالية، ينبغي التوصل إلى اتفاق على القيام باستعراض إلزامي بعد عدد معين من السنين. وإذا أريد التفاوض على هذه التسويات، يجب أن يتم ذلك دون المساس بالمواقف الأصلية.

وبغض النظر عن كيفية تطور مفاوضاتنا في الأسابيع والأشهر القادمة، يجب أن تتسم بشفافية تتيح لجميع الدول الأعضاء فرصا متكافئة للمشاركة. أو أننا يجب أن نتحلى، كما قال سفير المكسيك، السيد هلر هذا الصباح، بروح تعاون بين جميع الدول.

وأخيرا، نود تهنئة أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين الذين انتُخبوا مؤخرا. وترحب أيسلندا، بصفتها ترشحت للمرة الأولى، أن تنضم إليهم في المجلس، في عامهم الثاني فيه.

السيد تشوي يونغ – جن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن استهل كلامي بشكر رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، سعادة السفير مارتي ناتا ليغاوا من إندونيسيا، لتقديمه التقرير السنوي لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أثني على جهود الأمانة العامة لإنتاج هذا التقرير.

يفيد التقرير أن المسائل الأفريقية ظلت في صدارة جدول أعمال المجلس، طارحة في آن معا تحديات وفرصا. وقد شرعت كل من بوروندي وسيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى في الانتقال من الصراع إلى الاستقرار. ونحن نرحب ونشجع جهود هذه البلدان وشعوبها لتوطيد السلام والاستقرار اللازمين لبناء الدول؟

غير أن عدم الاستقرار قد استمر في كثير من أجزاء القارة الأخرى، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي السودان. ولا تزال منطقة دارفور في السودان تشهد استمرار الأزمة الإنسانية. إن نشر العملية المشتركة بين أفريقيا والأمم المتحدة في الوقت المناسب وبصورة كاملة أمر ضروري لدفع عجلة العملية السياسية نحو الاتفاق الشامل. نرجو أن نرى تحسينات في كل من السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية في غضون العام القادم.

والحالة الأمنية في العراق لا تزال على عدم استقرارها. ونحن نؤيد جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لتحقيق عملية سياسية شاملة وفعالة في العراق، تستهدف صون سيادة البلد وسلامة أراضيه. ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة بمساعدة العراق على تطبيق الاتفاق الدولي مع العراق، وهي تحتفظ بتواجد قواتها هناك منذ عام ٢٠٠٣.

أما لبنان، فلا يزال يعاني أزمة سياسية وعدم استقرار في الأشهر الأخيرة. ونحن نؤيد الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة اللبنانية ومجلس الأمن لإحلال السلام والاستقرار في ربوع ذلك البلد. ويسر جمهورية كوريا أن تساهم في هذا المسعى، من خلال مشاركتنا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وفي مناطق آسيا الأخرى، يساورنا قلق بالغ إزاء حالة الأمن غير المستقرة في جميع مناطق أفغانستان. واستعادة الأمن الدائم تقتضي استراتيجية متعددة الأبعاد وتنسيق أنشطة الشرطة والأنشطة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي مساعدته أفغانستان في انتقالها إلى السلم والاستقرار.

وإذا انتقلنا إلى عدم انتشار الأسلحة النووية، نرى أن المسالة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تستأثر، على حق، باهتمام المجتمع الدولي. وقد ولّدت القمة المنعقدة مؤخرا بين الكوريتين والتقدم المحرز في المحادثات السداسية

الأطراف، زخما شديدا لعملية نزع السلاح النووي في شبه جزيرة كوريا. إننا نرحب بالتقدم الملموس في المحادثات السداسية في الشهر الماضي، في بيجين، التي وافقت فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تفكيك مرافقها النووية الرئيسية الثلاثة بحلول نهاية العام الحالي. نرجو أن تتحقق إزالة السلاح النووي من شبه جزيرة كوريا بسرعة وبفعالية، مما يسهم في سلم المنطقة وأمنها وما يتجاوزها.

ونحن نقر إقرارا تاما بأهمية إصلاح مجلس الأمن لتعزيز طابعه التمثيلي ومساءلته وشفافيته وفعاليته وديمقراطيته. ونعتقد أن هذه المبادئ تشارك فيها الدول الأعضاء على نطاق واسع، وأنه ينبغي إعلاؤها في جهودها المبذولة لإصلاح المجلس. ونظرا للآثار الهائلة المترتبة على إصلاح مجلس الأمن في مستقبل الأمم المتحدة، كان وفدي، ولا يزال، يرى أن أي اقتراح خاص بإصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يحظى بموافقة عامة من الأعضاء، بعدد أكبر بكثير من الأغلبية المطلوبة في الجمعية العامة. ونحن نؤمن إيمانا شديدا بمبدأ الموافقة العامة هذا، الذي ينبغي أن يُطبق في كل مرحلة من مراحل مفاوضاتنا.

وهناك جزء لا يتجزأ من إصلاح مجلس الأمن هو تحسين أساليب عمله. إننا نرحب بالمبادرات التي اتُخذت حتى الآن لتعزيز الشفافية والمساءلة والشمول في عمل المجلس ويسرنا أن نرى أن المجلس نفسه ينظر في العديد من هذه المبادرات. ونؤيد الخطوات التي اتخذها المجلس إلى الآن في هذا الصدد. وبناء على هذا التقدم، نرى أنه لا بد من مزيد من الإصلاح لجعل المجلس أكثر شفافية وديمقراطية وفعالية.

أما مسألة عضوية المجلس، فنحن نشاطر مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء رأيها القائل إن أفضل طريقة لإصلاح عضوية المجلس هي بزيادة المقاعد غير الدائمة، المنتخبة، لا بزيادة عدد الأعضاء الدائمين. ومن شأن اقتراح هذه المجموعة تمكين كل منطقة من استنباط ترتيباتها الخاصة لكفالة تمثيل الدول الكبرى والمتوسطة والصغرى جميعا في مجلس الأمن الموسع العضوية.

لقد أشارت وفود كثيرة إلى أن التكوين الحالي للمجلس يقوم على أساس العالم كما كان سنة ١٩٤٥، وهو لهذا يقصّر عن أن يعكس التغيرات التي طرأت على مدى الأعوام الستين الماضية. ونحن على هذا موافقون. وانطلاقا من المبدأ نفسه، نرى أننا لا ينبغي أن نقوم بتجميد بنية جديدة تقوم على أساس حقائق اليوم. فإن وتيرة التغير العالمي لم تكن يوما أسرع منها الآن، ويبدو من المعقول أن نتوقع بعد بضعة عقود إمكان أن يكون العالم مختلفا عما هو اليوم، بطرق لا يمكن لأحد التكهن بها.

ونرى أن إضافة أعضاء دائمين لن يخدم مصالح الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء فيها. وستكون متنافية مع القيم التي نادينا بها على مر الزمن وسعينا إلى تعزيزها. وستحدّ من فعالية المجلس. كان أنها ستعوق بشدة خضوعه للمساءل. ولا توجد أية ديمقراطية تمكِّن الفائز في جولة انتخابات واحدة أن يتبوأ منصبا إلى الأبد. ولهذه الأسباب، نحن نعارض إضافة أعضاء دائمين جدد إلى مجلس الأمن.

وترى جمهورية كوريا أنه ينبغي لمناقشة إصلاح مجلس الأمن التي تجري خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة أن تستفيد من التقدم الذي تم إحرازه خلال الدورة الحادية والستين. ونظرا للاختلافات الحادة في وجهات النظر بشأن عدد من المسائل الأساسية، نرى أن اتباع النهج الوسيط الذي اقترحه المُيسِّرون خلال الدورة الحادية والستين هو أفضل فرصة لإحراز التقدم. ويود وفد بلدي أن يؤكد مرة أخرى أن الفريق العامل المفتوح العضوية هو المنبر المشروع لمناقشة مسألة إصلاح مجلس الأمن، لأن الدول الأعضاء وافقت على استمراره في القيام بدوره خلال الدورة

الثانية والستين، ولأن الفريق العامل يمكنه أن يستوعب آراء وشواغل معظم الدول الأعضاء في عملية نقاش أوسع نطاقا من حيث التمثيل وتتسم بالشفافية والديمقراطية.

ويؤمن وفد بلدي إيمانا قويا بأنه ينبغي لنا أن نتجنب خلق جو من المواجهات بين الدول الأعضاء، الأمر الذي قد يحدث انقساماً خطيراً في الأمم المتحدة ويعرِّض عملية إصلاح الأمم المتحدة برمتها إلى الخطر.ويجب علينا أن ننأى عن تقديم اقتراحات أحادية الجانب من شأنها أن تجبر الدول الأعضاء على الخوض في مناقشات تبث الفرقة وقد تكون ضارة.وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نلاحظ مع القلق أن مشروع القرار قد تم توزيعه بالفعل قبل مناقشة اليوم.

ولا تزال جمهورية كوريا مستعدة للانخراط بصورة بناءة في مزيد من المناقشات، بغية التوصل إلى اتفاق عام بشأن هذه المسألة الحاسمة الأهمية. وفي ذلك الصدد، نرحب، السيد الرئيس، بمبادرة من جانبكم للمضي بالعملية قدما، ونحن واثقون بأن المبادرة ستُنفذ بطريقة نزيهة وشاملة لجميع الأطراف. ويحدونا الأمل في أن نتمكن، بحكمتنا الجماعية، من إيجاد طريقة تتوافق مع قيمنا المشتركة يمكن من خلالها إصلاح مجلس الأمن لكي يتمكن من الوفاء بولايته على نحو أفضل.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): إن ميثاق الأمم المتحدة يجعل مجلس الأمن تحديدا الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. وعلى مدى العام المنصرم، واصل مجلس الأمن الاضطلاع بأعماله بهمة في معالجة المسائل الإقليمية الساخنة والحفاظ على الاستقرار الإقليمي وفي المساعدة على إعادة البناء بعد انتهاء الصراع في البلدان المعنية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومما يشجع وفد بلدي أن مجلس الأمن قد أحرز نتائج باهرة على جميع هذه الأصعدة. والمجلس، إذ ينهض بمسؤولياته، فإنه يحاول أيضا باستمرار البحث عن سبل يمكنه من خلالها أن يحسّن أساليب عمله ويعزز الشفافية ويقوي الاتصالات والتفاعل مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى وجميع الأطراف المعنية. وأنا على اقتناع بأن المجلس سيواصل تلك المسيرة.

وخلال ترؤسي للمجلس في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧، أعدت الصين الجزء المخصص للمقدمة من تقرير مجلس الأمن السنوي المقدم إلى الجمعية (A/62/2). وقدم أعضاء آخرون في المجلس، على أساس خبراتهم، العديد من الاقتراحات بشأن ذلك الجزء وتم التوصل إلى توافق في الآراء في نهاية المطاف. ونأمل في أن يقدم التقرير عرضا دقيقا وشاملا ومتوازنا لأعمال المجلس. وصحيح أنه لا يزال يتعين إدخال مزيد من التحسينات على أعمال المجلس. والصين مستعدة للاستمرار في بذل الجهود، سوية مع الآخرين، في ذلك الصدد لكي تمكِّن المجلس من القيام بشكل أفضل بمسؤولياته بموجب الميثاق.

ومنذ انعقاد القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، كان هناك سلسلة من النتائج الإيجابية في مجال الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، والفضل في ذلك يعود إلى الجهود المشتركة التي بذلتها جميع الدول الأعضاء. وما برح إصلاح مجلس الأمن، لكونه عنصرا هاما في إصلاح الأمم المتحدة، محورا لاهتمام جميع الأطراف ولا يزال مسألة شائكة تنطوي على صعوبات معقدة من شتى الأنواع. ومن الأمور المشجعة ملاحظة أنه، برزت، كما توقعت جميع الأطراف، ديناميات جديدة معينة وحدثت تطورات إيجابية في المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السابقة للجمعية.

أولا، نشأ توافق سياسي قوي بين جميع الدول الأعضاء على ضرورة أن يحسّن مجلس الأمن من أساليب عمله وأن يزيد من طابعه التمثيلي. وإذا تمكن إصلاح المجلس من إحداث ”تغيير سلس“ وتحقيق مزيد من المنجزات

الإيجابية، فإن ذلك سيتيح الفرصة لزيادة التماسك بين الدول الأعضاء ويعزز فعالية الأجهزة المتعددة الأطراف.

ثانيا، ولئن كانت الغالبية من الدول الأعضاء المعنية متمسكة بمواقفها، فإنها تتبنى نهجا أكثر واقعية في عملية إصلاح مجلس الأمن. وكما ورد في تقرير المُيسِّرين الخمسة الذين عينتهم رئيسة الدورة السابقة للجمعية (A/61/47، المرفق الثاني) فقد أبدى عدد كبير من الدول الأعضاء مرونة وأعرب عن استعداده لاستكشاف إمكانية التوصل إلى حل توفيقي قابل للتطبيق ورأى أن أية صيغة لإصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تحظى بقبول الدول الأعضاء على أوسع نطاق ممكن. وأصبحت جميع الأطراف المعنية، مقارنة بما كان منذ عامين، أميل إلى إجراء مشاورات بناءة وإلى التعاون العملي بشأن إصلاح المجلس.

ثالثا، أحاطت الجمعية العامة علما بتوافق الآراء في دورتها الحادية والستين بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/61/47)، وكلفت الجمعية الفريق بالاستمرار في عمله خلال دورتها الثانية والستين، كما وافقت على إطلاق عملية مفاوضات حكومية دولية بشأن إصلاح المجلس. ويلخص التقرير الذي قدمه المُيسِّرون الخمسة بصورة جيدة مواقف جميع الأطراف واحتمال إحراز تقدم، ويقدم بعض التوصيات القيّمة التي توسّع الآفاق لإجراء مشاورات في المستقبل.

ومع أن إرادة الدول الأعضاء السياسية ذات أهمية حاسمة للتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، علينا ألا ننسى الدور الهام الذي قامت به رئيسة الدورة السابقة للجمعية العامة سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة. وتقدّر الصين النهج الذي اتبعته الشيخة آل خليفة والمُيسِّرون الذين عينتهم، لتناولهم دائما مسألة إصلاح مجلس الأمن بصورة بناءة ولانخراطهم في مشاورات مستفيضة مع جميع الأطراف بغية التوصل إلى توافق في الآراء يستجيب للشواغل التي عبّر عنها الجميع. وهذه ممارسة هامة في مناقشة إصلاح المجلس، وينبغي لنا أن نستمر في اتباع ذلك النهج.

ويتعلق إصلاح مجلس الأمن بالمصالح الحيوية لجميع الدول الأعضاء والتقدم الآنف الذكر لم يكن من السهل إحرازه. ولذلك، فهو يزيد من أهمية أن نُبقي على الزخم الإيجابي الحالي وأن نحافظ على المرونة الكافية وأن نواصل مشاوراتنا البناءة بغية التوصل إلى اتفاق عام بشأن صيغ محددة لإصلاح مجلس الأمن. والصين مستعدة لإطلاق عملية مفاوضات حكومية دولية. ونرى أن الموافقة على بدء المفاوضات هي الخطوة الأولى في العملية، وعلينا أن نحدد الإطار والمضمون الأساسيين لعملية التفاوض لكي يتسنى لنا جميعا معرفة ماهية المسائل التي سيتم التفاوض بشأنها والكيفية التي ستسير بها المفاوضات.

وترى الصين أن الفريق العامل المفتوح العضوية، بوصفه منبرا مفتوحا لمشاركة الدول الأعضاء الـ ١٩٢ جميعها، يمكنه بل ينبغي له أن يؤدي دورا هاما في عملية المفاوضات في المستقبل. وسيضمن ذلك أن تكون المفاوضات مفتوحة وشاملة، وأن تشارك جميع الدول الأعضاء بالتساوي. أما بشأن عملية التفاوض، فلا بد لنا من الاتفاق أولا على الإطار بأكمله عن طريق المشاورات بين جميع الأطراف، لأنه لا يمكن بناء الصرح إلا على أساس متين.

وببساطة، أثبتت سنوات من الخبرة أن مسألة إصلاح مجلس الأمن حساسة جدا وبالغة التعقيد. ويتطلب إحراز تقدم حقيقي في هذه المسألة أن تتبنى جميع الأطراف مبادرات وطرق تفكير جديدة، وأن تبني على التفاعلات الإيجابية الحالية وأن تتوصل من خلال مشاورات متسمة بسعة الصدر

إلى أوسع نطاق ممكن من توافق الآراء. وندعو جميع الأطراف إلى إعطاء الأولوية للمحافظة على الوحدة بين الدول الأعضاء وإلى إبداء حسن نوايا سياسية حقيقي وإلى اتخاذ إجراءات عملية للتوصل إلى حل وسط مع محاوريهم. وفي الوقت ذاته، على الأطراف أن تتجنب القيام بأي عمل أحادي الجانب قد يعقد الحالة، بغية تهيئة جو سياسي موات للتوصل إلى اتفاق عام عن طريق المفاوضات.

والصين أيدت باستمرار الإصلاح الضروري والمعقول لمجلس الأمن وهي مستعدة للقيام، مع الآخرين، بمواصلة استكشاف الصيغ والطرق الملائمة لإصلاح المجلس. كما نؤيد الجهد الذي يواصل مجلس الأمن بذله لتحسين أساليب عمله وكفاءته وإجراءات صنع القرار فيه، بغية إعطاء مجال أكبر للتعبير عن وجهات نظر عضوية الأمم المتحدة الأوسع.

وأود أن أؤكد من جديد موقفنا بأن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يراعي مصالح وشواغل كل الأطراف، وأن يعطي الأولوية لزيادة تمثيل البلدان النامية، خاصة البلدان الأفريقية. وأي صيغة لإصلاح مجلس الأمن لا تعالج شواغل أفريقيا لن تكسب تأييد كامل عضوية الأمم المتحدة ولن تحصل على دعم الصين. ذلك هو أحد المبادئ الأساسية للصين فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن.

السيدة بشل (جزر البهاما) (تكلمت بالانكليزية): أود، شأني شأن المتكلمين السابقين، أن أشكر الممثل الدائم لإندونيسيا على عرضه تقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/62/2. لقد كانت تقارير المجلس هدف كثير من التعقيبات على مر السنين، في ضوء ما تنطوي عليه من إمكانيات كنقطة رئيسية للتفاعل بين هذين الجهازين الرئيسيين للمنظمة. وتلك الإمكانيات تكتسب أهمية أعظم لأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بموجب الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق، تعهد إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي، وتوافق على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنها في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.

وما دام المجلس يتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة في صون السلم والأمن الدوليين، ولئن كان لا يجادل سوى القلة بأن التقرير ليس شاملا، فإن بلدانا كثيرة، بما فيها جزر البهاما، تتفق على أن التقارير يمكن وينبغي أن تكون أغنى في مضمونها وأعمق في تحليلاتها، بأن تعطي صورة تنعكس فيها أنشطة المجلس وبأن تقدم تحليلا لتلك الأنشطة. ومن هذا المنطلق أيضا تؤيد جزر البهاما فكرة التبادل الفعال بين مجلس الأمن والجمعية العامة عند نظر الأخيرة في هذه التقارير.

التقرير المعروض علينا اليوم يوضح بالتأكيد عمق الإجراءات التي اضطلع بها المجلس بالنيابة عنا، ويكشف التقرير عن أنه حدثت زيادة مطردة في حجم ونطاق أنشطة المجلس. وإن العدد الأكبر من هذه الأنشطة كان موجها، برأينا، نحو التوصل إلى حل لعدد من الصراعات وحالات ما بعد الصراع، لا سيما في أفريقيا. وإننا نثني على المجلس على تركيزه في هذا المجال، خاصة في ضوء الصلة المحورية المعترف بها بين السلام والأمن والتنمية، وكذلك الحاجة إلى كفالة أن تخطو أفريقيا خطوات واسعة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وترحب جزر البهاما أيضا بتركيز المجلس المتواصل على شقيقتنا، الأمة الكاريبية، هايتي، من خلال أنشطة بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي، في مسعى للتغلب على التحديات المعقدة التي يواجهها ذلك البلد. وهنا نلاحظ مع الارتياح اعتماد المجلس قراريه ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير،

بتمديد ولاية البعثة في كلتا المناسبتين. أما القرار ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، الذي اعتُمد في الشهر الماضي، والذي مدد ولاية البعثة سنة كاملة أخرى، فهو قرار مناسب نرحب به بالمثل. ويتحتم بصورة مطلقة أن يواصل المجتمع الدولي توفير المساعدة والدعم المطلوبين لهايتي من أجل تثبيت استقرارها وتعميرها في الأشهر والسنوات المقبلة.

وجزر البهاما مهتمة اهتماما مخلصا أيضا بعمل شتى أجهزة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس، وعلى وجه التحديد جهودها لزيادة التنسيق كل في ميدان عملها، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية للدول التي تحتاج إليها. والجهد الذي يبدو هرقليا في بعض الأحيان لتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب الحاسمة الأهمية التي اعتمدها مجلس الأمن، فضلا عن الوفاء بالواجبات المترتبة عن شتى القرارات، ما زال يفرض تحديا على دول كثيرة، لا سيما الدول الصغيرة. وإن جزر البهاما تشجع المجلس على مواصلة جهوده لتنسيق المساعدة المطلوبة جدا التي تقدمها الدول في كل جوانب واجباتها في مكافحة الإرهاب، في حربنا الجماعية على هذه البلية.

وبالتوازي مع تقرير مجلس الأمن، ننظر أيضا، وهذا أمر ملائم، في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل الأخرى ذات الصلة، والوارد في الوثيقة A/61/47، لعام ٢٠٠٧.

إن جزر البهاما تقدر خدمات وجهود الدول الأعضاء المتمتعة بعضوية مجلس الأمن حاليا. وإننا نؤمن بأن من الحيوي أن تُعطى لكل الدول الأعضاء ذات القدرة على الخدمة في المجلس فرصة لتقديم تلك الخدمة، وبالتالي نشعر بأن توسيع عضوية المجلس ملائم وينبغي النظر فيه بروية وحسب الأصول. فمجلس أمن يعبر تعبيرا حقيقيا عن العالم الراهن يجب أن يعبر بإنصاف أكبر عن العضوية الحالية للمنظمة، بأن يسمح للبلدان النامية، بما فيها الدول النامية الصغيرة، بأن تؤدي دورا أكبر في أنشطته.

إلا أن توسيع عضوية مجلس الأمن ليس سوى بعد واحد من الإصلاح الذي ينبغي تطبيقه في ذلك الجهاز. والبعد الآخر، المساوي في الأهمية، هو إصلاح أساليب عمل المجلس. وما زالت دول أعضاء كثيرة تشدد تشديدا كبيرا وتولي أهمية كبيرة لأساليب عمل مجلس الأمن كوسيلة لجعل الجهاز أكثر شفافية واشتمالية وخضوعا للمحاسبة وأكثر فعالية.

وترحب جزر البهاما بدعوة الفريق العامل المفتوح العضوية لمواصلة النظر في هذه المسائل أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة. ونؤمن بأن المفاوضات الحكومية الدولية، بشأن كل جوانب إصلاح مجلس الأمن، تشكل الخطوة الهامة التالية في الدفع بالعملية قدما. ووفدي يتطلع إلى المشاركة التامة في تلك العملية.

القول المأثور بأن القوة الضخمة تأتي معها مسؤولية ضخمة ينطبق إلى أقصى حد على مجلس الأمن. ونؤمن بأن المسؤولية الأولية بين مسؤوليات المجلس هي المشاركة بصورة منتظمة وبروح بناءة في حوار مع الذين يتصرف بالنيابة عنهم، في جو من الاحترام المتبادل والثقة. ووفدي يحدوه أمل مخلص بأن تساهم هذه المناقشة، وما سيعقبها من مناقشات ذات صلة، في بلوغ تلك الغاية.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أحييكم، السيد الرئيس، على جهودكم للعمل مع الدول الأعضاء في سبيل تحقيق الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، الذي تمس إليه الحاجة. وأثناء المناقشة العامة التي جرت هنا في أيلول/سبتمبر، كان رؤساء الدول أو الحكومات قد عرفوا التحديات الجديدة الكثيرة جدا التي تواجه الأمم المتحدة

في القرن الحادي والعشرين. وإن مسائل السلام والأمن وتخفيف حدة الصراع والإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وبناء السلام فيما بعد الصراع في أفريقيا، ومنع الانتشار، والحرب ضد التطرف والإرهاب العالمي ليست سوى بعض من المسائل التي سيُطلب من الأمم المتحدة أن تعكف على معالجتها. وإن مجلس الأمن، بوصفه الضامن الأولي للسلم والأمن الدوليين، يجب أن يواصل التعامل بنجاح مع هذه التهديدات وغيرها للأمن العالمي.

وتقر الولايات المتحدة بأن العالم قد تغير، مما يحتم على الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، التكيف مع هذا التغيير. ويعني تغير العالم أن تحديث مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة على نطاق واسع أمد مناسب جاء في حينه.

وفي ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، نعتقد أن توسيع عضوية المجلس يجب أن يكفل الحفاظ على قدرته على التصدي بسرعة ومصداقية وفعالية للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين. وعلى المرشحين المؤهلين للعضوية الدائمة أن يكونوا قد أثبتوا قدرتهم على العمل كأصحاب مصلحة مسؤولين لدى التصدي للتحديات العالمية التي يواجهها السلم والأمن. وعليهم أيضا الإبقاء على التزام راسخ بالديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم الانتشار، وتقديم إسهام كبير في مجال حفظ السلام أو مساهمات مالية هامة إلى الأمم المتحدة. وتوحي تلك الشروط بإجراء توسيع طفيف للمجلس.

وكما قال الرئيس بوش في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/62/PV.4) ، فالولايات المتحدة ما زالت تؤيد ترشيح اليابان للعضوية الدائمة.

وينبغي أن ننظر في حالات دول أخرى أيضا، على الرغم من أننا لم نتخذ أي قرار بشان البلدان الأخرى التي قد تكون مؤهلة.

والولايات المتحدة ليس لديها اقتراح محدد بشأن توسيع عضوية المجلس. وعلى الرغم من موقفنا المتفتح إزاء إمكانية إجراء التوسيع، لاحظنا أن استمرار الخلافات بين مواقف الدول الأعضاء حال دون حصول الاقتراحات السابقة على تأييد واسع النطاق. وبالتالي، نتطلع إلى استعراض اقتراحات جديدة بغية التوصل إلى توسيع طفيف للمجلس كفيل بالحصول على تأييد واسع النطاق.

وما زالت الولايات المتحدة تؤمن بأنه ينبغي القيام بإصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة برمتها بغية زيادة فعاليتها ومصداقيتها في التصدي للتحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين. وينبغي لتوسيع مجلس الأمن أن يكون جزءا من مجموعة هامة من الإصلاحات في المجالات الأخرى ذات الأولوية. ونؤيد جهود الأمين العام ورئيس الجمعية العامة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إجراء إصلاح متوازن وشامل للأمم المتحدة، ونؤمن بأن هذه الجهود ستؤدي إلى تنشيط الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وأتطلع إلى الاستماع إلى آراء دول أعضاء أخرى. وآمل أن تجعلنا هذه المناقشة نقترب خطوة من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إصلاح الأمم المتحدة: أي إضفاء أكبر قدر ممكن من الفعالية على هذه المنظمة حتى تتمكن من تحقيق النتائج على مدى الستين سنة المقبلة بشأن الأهداف التي أنشئت من أجلها.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، لمساعدتكم هذه الهيئة على الانخراط في حوار بناء بشأن هذه المسألة الهامة. كما أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير نتاليغاوا من إندونيسيا، على ملاحظاته أثناء عرضه للتقرير السنوي للمجلس (A/62/2). ويقدم التقرير

لجميع الدول الأعضاء استعراضا شفافا وشاملا للعمل المكثف الذي قام به مجلس الأمن.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود في المستهل أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم المفتوحة. ويولي وفد بلدي أهمية بالغة لهذه المناقشة المشتركة بشأن بندين: التقرير السنوي عن أنشطة مجلس الأمن وإصلاح مجلس الأمن. ويتيح فرصة مناسبة التوقيت ومجدية للتفكير بشأن إحراز التقدم في المسائل الهامة المطروحة هنا: أي الإصلاح الهيكلي للمجلس وتحسين أساليب عمله.

لقد حددتم، سيدي، أثناء افتتاح المناقشة العامة للدورة الثانية والستين (انظر A/62/PV.4)، إصلاح مجلس الأمن بوصفه واحدا من المواضيع الخمسة ذات الأولوية التي ينبغي مناقشتها خلال هذه الدورة. وتثني اليابان على ما أبديتموه من اهتمام بالغ بهذه المسألة. ولدينا توقعات كبيرة بشأن الدور الذي تضطلعون به بوصفكم رئيس الجمعية العامة في الدفع بإصلاح مجلس الأمن وتحقيق نتائج ملموسة خلال هذه الدورة.

أولا، أود أن أتناول بإيجاز تقرير مجلس الأمن لهذه السنة (A/62/2). وأشكر السفير نتاليغاوا، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرضه للتقرير أمام الجمعية العامة. ويصف التقرير استمرار العمل النشط للمجلس، الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين. كما يشير إلى الكيفية التي أدرج بها في عمله جهودا للتصدي إلى التحديات الجديدة. وفي ذلك السياق، أُثيرت بعض انتقادات مفادها أن مثل تلك الجهود تمثل تجاوزا من جانب المجلس لمسؤوليات الجمعية. غير أن اليابان تعتقد، بالنظر إلى توسع نطاق مفهوم الأمن، أن نتائج إيجابية ستتحقق على نحو عام عندما تعمل الجمعية والمجلس معا بصورة تكاملية في نطاق مسؤولية كل منهما.

وتؤيد اليابان الجهد الرامي إلى زيادة شفافية عمل المجلس. ونلاحظ أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس، تحت القيادة المقتدرة للسفير بريان، الممثل الدائم لسلوفاكيا، حث، هذا العام، جميع الأطراف الفاعلة المعنية على كفالة تنفيذ التوصيات الواردة في مذكرة رئيس المجلس (S/2006/507)، التي شارك وفد بلدي مشاركة نشطة في إعدادها، وأن الفريق ما زال يستكشف التدابير الكفيلة بمواصلة تعزيز شفافية عمل المجلس.

ويشكل عقد الفريق العامل المناقشة بشأن كيفية تحسين عملية إعداد التقرير تطورا هاما. وهذا دليل على جهود المجلس الذاتية لتحسين الشفافية. وتود اليابان أن تعرب عن صادق تقديرها للعمل المتفاني الذي قامت به بعثة سلوفاكيا، وتود أن تحث جميع الأعضاء وأعضاء المجلس وغيرهم من الأطراف الفاعلة الأخرى على مضاعفة جهودهم بغية التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في مذكرة الرئيس.

وترحب اليابان بأن بعض الزخم صوب تحقيق إصلاح مجلس الأمن قد تحقق في الدورة الماضية واستمر في هذه الدورة. وشدد القادة السياسيون للدول الأعضاء في غالبيتهم خلال المناقشة العامة للدورة الحالية على ضرورة إصلاح مجلس الأمن. وبالتالي، نرحب بمناقشة اليوم التي جاءت في حينها، ونأمل أن تعجّل بوتيرة الانتقال إلى المرحلة القادمة من العملية.

وفي نهاية الدورة الماضية، قررت الجمعية أنه ينبغي النظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثانية والستين للجمعية، حتى يتسنى تحقيق مزيد من النتائج الملموسة، بما في ذلك من خلال المفاوضات الحكومية الدولية، بالاستفادة مما أحرز من تقدم حتى الآن، لا سيما

في الدورة الحادية والستين، فضلا عن مواقف الدول الأعضاء واقتراحاتها.

وقد تبادلت وجهات النظر مع كل ممثل من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة هنا في نيويورك منذ أن توليت منصبي مؤخرا. ومما يشجعني أن هناك اتفاقا واسع النطاق مع الرأي القائل بأن تشكيلة المجلس الحالية ينبغي إصلاحها في أقرب وقت ممكن، وأنه ينبغي أن نحقق نتائج ملموسة بشأن هذه المسألة خلال هذه الدورة.

وظل إصلاح مجلس الأمن قيد المناقشة في الفريق العامل المفتوح العضوية على مدى الـ ١٤ سنة الماضية. ومن خلال تلك المناقشات، تم الإعراب بوضوح عن موقف كل بلد من البلدان. ونشعر بالقلق لأننا إذا أجلنا مرة أخرى إصلاح المجلس وبقيت تشكيلته الحالية دون تغيير، فلن تتقوض فعالية المجلس وتمثيليته في السنوات القادمة فحسب، بل سيزداد أيضا التشكيك في مصداقيته.

ومن ذلك المنطلق، سنشرع في عملية التفاوض بشأن إصلاح مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن. وتشكل هذه المسألة مسؤوليتنا المشتركة، نحن الممثلين الحاليين للدول الأعضاء، مسؤوليتنا إزاء الأجيال القادمة. وقد اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رسميا على قبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وفقا للميثاق. وبالتالي، يجب إصلاح تشكيلة المجلس لتجسيد الواقع الراهن في العالم وزيادة درجة تمثيل المجلس وفعاليته. وبينما نفكر في تاريخ العلاقات الدولية، يجب أن نثبت للعالم أن لدينا الحكمة بل والقدرة على إصلاح مجلس الأمن من خلال الدبلوماسية والمفاوضات.

ولا تقتصر مسألة إصلاح مجلس الأمن على عدد قليل من الدول الأعضاء. فالأمر يتعلق بتعزيز مهام الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. وتعزيز مهام مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من تلك المهمة البالغة الأهمية. وبدون إصلاح مجدٍ لمجلس الأمن لن يكتمل إصلاح الأمم المتحدة.

ولتعزيز أداء مجلس الأمن، يجب أن نصلح تكوينه بحيث يمثل عالم اليوم ويكون فعالا في تلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين. وتحقيقا لهذا الهدف، من الضروري أن تشغل البلدان التي تتحمل مسؤوليات رئيسية عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين مقاعد دائمة في مجلس الأمن.

وما زلنا نؤكد أن مجلس الأمن يجب إصلاحه من خلال إجراء تعديلات تشمل التوسع في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، بإشراك كل من البلدان المتقدمة نموا والنامية، لزيادة المجلس تمثيلا وكفاءة وشفافية، علاوة على تحسين مصداقيته.

وفي شهر أيلول/سبتمبر، تم تشكيل مجلس وزراء جديد في اليابان. وموقف الحكومة اليابانية من إصلاح مجلس الأمن كما هو دون تغيير. وكما قال رئيس الوزراء ياسو فوكودا في خطابه عن سياسة حكومته في البرلمان في ١ تشرين الأول/أكتوبر:

”لكي تتمكن اليابان من مواصلة المساهمة في المجتمع الدولي، سوف تعمل على إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن“.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري الصادق للوفود الكثيرة التي أعربت عن تأييدها لليابان في هذا الصدد.

ولا تزال اليابان تعلق أهمية كبيرة كذلك على تحسين أساليب عمل المجلس، لأنه يمثل دعامة هامة من دعائم إصلاح مجلس الأمن. ونتطلع إلى تحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال.

ونؤكد مجددا ضرورة تحقيق نتائج ملموسة في شأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الحالية. وخلال المناقشة العامة في ٢٨ أيلول/سبتمبر، حث وزير خارجية اليابان كوموروا الدول الأعضاء على اتخاذ إجراء من هذا القبيل. وعلينا الآن أن ننتقل بإصلاح مجلس الأمن إلى مرحلة المفاوضات. وسوف تشارك اليابان في المفاوضات الحكومية الدولية مشاركة فعلية تتحلى فيها بالمرونة، بغية التوصل إلى نتائج عملية خلال هذه الدورة.

ونرجو أن تستمر يا سيدي الرئيس في تزويدنا بالتوجيه اللازم بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية. ونود أن نطلب إليكم ممارسة مقدرتكم القيادية من أجل بدء عملية للتفاوض وتشكيل منتدى ملائم لهذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحتكم لنا فرصة لتقييم حالة العمل في إصلاح مجلس الأمن والتفكير في كيفية للسير بهذه العملية قدما مع محاولة الاستفادة بالعمل المثمر والموضوعي الذي أنجز خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للممثل الدائم لإندونيسيا لتقديمه التقرير السنوي (A/62/2) لمجلس الأمن صباح اليوم.

لقد انقضى عامان بالفعل على انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي أعلن فيه رؤساء الدول والحكومات ما يلي: ”ونؤيد الإصلاح المبكر لمجلس الأمن بوصف ذلك عنصرا أساسيا في الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة“. (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٣)

وقد كرسنا معظم اهتمامنا ونشاطنا في العامين اللذين مرا على ذلك للجوانب الأخرى من إصلاح الأمم المتحدة. ونتيجة لجهودنا المشتركة، تم تحقيق نتائج هامة تدل على أن من الممكن إحداث تقارب في الإرادة السياسية حتى بالنسبة لأشد المسائل تعقيدا. واستُعيد بعض الزخم بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الحادية والستين. ونشكر الرئيسة السابقة للجمعية العامة على التزامها بهذا الهدف وتطبيقها منهجية للعمل أدت إلى إعداد تقريرين ينمّان عن بعد نظر.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنثني على العمل الذي يقوم به زملاء لنا على جانب كبير من المقدرة والحنكة، وهم الممثلون الدائمون لتونس وشيلي وقبرص وكرواتيا وليختنشتاين وهولندا، وأن نهنئهم على جودة التقارير التي أعدوها.

واستطاعت التقارير المعدّة خلال الدورة الحادية والستين في أثناء استكشافها لأفكار جديدة وابتكارية بشأن المفهومين المختلفين للنهج الانتقالية والترتيبات المتوسطة أن تنتقل بالمناقشة من تكرار المواقف الثابتة المبدئية وإدخال دينامية جديدة في المناقشات. وأتاح لنا هذا النهج أن نستشفّ بعض الحركة في مجال إصلاح مجلس الأمن.

ولا تزال كثير من المسائل تنتظر حلا في مختلف الجوانب التي تتعرض لها التقارير، وخاصة فيما يتعلق بعملية الاستعراض، وفئات العضوية، ومسألة التمثيل الإقليمي، وحجم مجلس الأمن الموسع، وأساليب العمل. ومواقف البرتغال من هذه المسائل ثابتة في المحاضر. وفي هذه المرحلة، أود أن أكتفي بتسليط الضوء على فكرتين هامتين للغاية برزتا من خلال العمل الذي أنجز في أثناء الدورة الحادية والستين ونراهما متسقتين مع مواقفنا الطويلة الأمد.

الأولى هي أن المناقشات التي أجريت خلال الدورة السابقة والتقارير التي أشرت إليها أكدت ضرورة إيلاء النظر الواجب لشواغل الدول المتوسطة والصغيرة الحجم. ولزمنا جانب الحذر من بعض الأفكار التي جرى التلويح بها خلال

مناقشات الدورة الحادية والستين وتشير إلى فكرة أن مصالح البلدان المتوسطة والصغيرة ينبغي التعامل معها في إطار أساليب العمل، على فرض أن الاتفاق بشأن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن أمر يعني أولا وقبل كل شيء القوى الكبرى والمتوسطة دون غيرها. وبالرغم من الأهمية الظاهرة لتعزيز أساليب العمل الذي من شأنه تحسين المشاركة في أعمال مجلس الأمن، نرى أن زيادة عدد أعضاء المجلس، وهي أمر لابد بالتأكيد من متابعته، يجب أن تفكر في اهتمامات الدول المتوسطة والصغيرة وأن تأخذ بعين الاعتبار تأثير المواقف النسبية لتلك الدول في المجتمع الدولي. ويجب أن لا يغيب عن بالنا في نهاية المطاف أن مجلس الأمن، بحكم المادة ٢٤ من الميثاق، يتصرف باسم جميع الدول الأعضاء.

الفكرة الأخرى هي أن الاستنتاج الذي يتضمنه تقرير الميسّرين الخمسة في شهر نيسان/أبريل من أن الحل الحاسم لمسألة حق النقض قد لا يكون عمليا في هذه المرحلة وأن الدول الأعضاء قد ترغب لذلك في معالجتها ضمن إطار عملية الاستعراض. والواقع أنه لا ينبغي في رأينا توسيع شرط الأصوات الموافقة المحدد في الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق بحيث يتجاوز الأعضاء الدائمين الحاليين لمجلس الأمن.

ونواجه الآن مسؤولية أن نحسن الاستفادة بالعمل الذي تم خلال الدورة الحادية والستين لاقتناص الزخم الذي تحقق والإضافة إليه، حتى يمكن تحقيق مزيد من التقدم في الدورة الحالية للجمعية العامة. ويلزم أن نجد طرقا ملائمة لتنفيذ الأحكام المحددة في الفقرتين (د) و (هـ) من مشروع القرار الوارد في الفقرة ٢١ من تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن (A/61/47). ونعتمد على توجيهكم يا سيدي الرئيس وعلى خبرتكم ومشورتكم الحكيمة في عملية تحديد أفضل الطرق للتقدم. ولكننا نعلم أيضا أن ما لكم من سلطة وحكمة لا يمكن أن يحل محل الإرادة السياسية لمجموع الأعضاء وقدرتهم على إبرام حلول توفيقية.

وكما جاء في تقرير الميسّرَيْن في شهر حزيران/يونيه:

”وفي حين أن استمرار قيادة رئيس الجمعية العامة سيكون أمرا أساسيا، فإن الإسهامات الموضوعية من الدول الأعضاء ستكون لا غنى عنها من أجل الوصول بالمناقشات إلى المرحلة التالية“. (A/61/47، المرفق الرابع، الفقرة ٢٦)

وفي معرض الإشارة إلى التوصية ببدء المفاوضات الحكومية الدولية، انتهى الميسّران إلى أنه ”يجب أن تمسك الدول الأعضاء بزمام تلك العملية في المقام الأول“. (A/61/47، المرفق الرابع، الفقرة ٢٧)

وتقف البرتغال على أهبة الاستعداد للاشتراك في عملية للمفاوضات تكون حكومية دولية بحق، ومتسمة بالصراحة والشفافية والشمول. وقد تبدو هذه العبارة وكأنها مجرد شعار ولكننا نراها حقيقية إلى أبعد حد، ولا سيما في موضوع إصلاح مجلس الأمن، فهو أمر لجميع الدول الأعضاء مصلحة فيه.

السيد تشيركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تُظهر أحداث السنوات الأخيرة بجلاء أن المشاكل العالمية للأمن، مثل تسوية الصراعات الإقليمية الحادة ومكافحة الإرهاب الدولي ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، تتطلب الأخذ بنُهُج جماعية. وخير منتدى لعلاج هذه المسائل هو، في الواقع، الأمم المتحدة، التي تتمتع بمشروعية فريدة في نوعها. ومن ثم تتمثل مهمتنا الأساسية في تعزيز الأمم المتحدة بوصفها آلية عالمية للنظر في المشاكل التي تواجه البشرية وتسوية هذه المشاكل.

وبطبيعة الحال، تقتضي التغيرات التي تطرأ على العالم اليوم وظهور تحديات وأخطار جديدة أن تتكيف الأمم

المتحدة وهيئاتها الرئيسية مع الحقائق الجديدة وهذا يشمل مجلس الأمن. وعلى سبيل المثال، مما يحقق المصلحة العامة أن تزيد الإفادة الفعلية بإمكانيات الأمم المتحدة في مجال صنع السلام. ويمكن أن يشمل التحسين النوعي الاستفادة بتفعيل لجنة الأركان العسكرية على نحو كامل، وهي هيئة منشأة بموجب الميثاق وتتبع مجلس الأمن. ويمكن لهذا الجهاز أن يعمل في قالب جديد، يشترك فيه جميع أعضاء مجلس الأمن.

وليس إصلاح الأمم المتحدة، بما فيه عنصر هام كزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، غاية في حد ذاته. وأي تغيير يجب أن يوجه نحو تعزيز فعالية الأمم المتحدة وتقوية دورها المركزي في حفظ السلام. ومن الضروري أن نهتدي في اتخاذ القرارات بشأن الإصلاح بضرورة المحافظة على الطابع الدولي لهذه المنظمة العالمية. ولتحقيق هذا الهدف يلزم أن يتوافر أوسع نطاق ممكن من الاتفاق بين الدول الأعضاء بشأن جميع التغيرات المتوخاة.

وفي كل عام، تتاح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة للاجتماع معا ومناقشة نتائج أعمال مجلس الأمن، على النحو الذي يظهر في تقريره السنوي الذي قدمه لنا اليوم رئيسه المجلس، سفير إندونيسيا السيد مارتي ناتاليغاوا، باسم المجلس. وهذه المناقشة الصريحة المتسمة بالشفافية هامة إلى أبعد حد.

ويدل انخراط المجلس الفعلي الآن، كما كان في الماضي، في تسوية أهم المشاكل المعاصرة على أن المجتمع الدولي وأعضاء المجلس أنفسهم يبديان الاحترام الواجب لمبدأ شرعية قرارات المجلس وهو مبدأ فريد لا سبيل إلى تبديله. وهو يكمن وراء عملية تسوية مسائل السلام والأمن الدوليين برمتها. ولكنه يعني في الوقت ذاته أن المجلس يتحمل مسؤولية ثقيلة عن القرارات التي يتخذها وعن كفالة تنفيذ تلك القرارات.

ويتمثل أحد العوامل الهامة في هذا السياق في تحسين التفاعل بين المجلس والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، أي الجمعية العامة والأمانة العامة والكيانات الجديدة من قبيل لجنة بناء السلام، وأيضا المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. ومن العوامل الأخرى تحسين أساليب عمل المجلس. وعلينا أن نتأكد من أننا لا نتخذ القرارات ونصدر الإعلانات أو البيانات فحسب، بل أننا أيضا ننتهج نهجا استراتيجيا، محاولين فيه أن نضمن تنفيذ القرارات التي نتخذها، وأننا نواصل تحسين الشراكة والحوار مع البلدان التي تساهم بقوات في عمليات حفظ السلام ومع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال حفظ السلام.

ولا يزال نطاق آراء الأعضاء في هذه المسألة المتعلقة بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، والنهج التي تتبعها إزاءه، عريضا للغاية. ونؤيد فكرة أن نواصل السعي خلال هذه الدورة لإيجاد قاسم مشترك من خلال الجهود الجماعية والمتسمة بالشفافية ومنها، في جملة أمور، المفاوضات وإبداء المرونة والصبر الضروريين.

ونؤيد تماما الرأي القائل بأن إصلاح المجلس ينبغي أن يكفل أوسع نطاق ممكن من دعم أعضاء المنظمة له. وعلى أي حال، ينبغي أن تكون الأغلبية أكبر من مجرد أغلبية الثلثين المطلوبة قانونا في أغلبية أعضاء الجمعية العامة. وتتمثل مهمتنا المشتركة في إرساء أساس لمواصلة توطيد دعائم سلطة مجلس الأمن وقدرته بوصفه الهيئة الرئيسية المنوط بها صون السلام والأمن الدوليين.

ونتحمل جميعا مسؤولية كبيرة عن ضمان عدم تطبيق خطوات غير مدروسة بالقدر الكافي لإصلاح المجلس فيترتب عليها الاستقطاب والانقسام بين الدول الأعضاء، مما يضعف الأمم المتحدة بدلا من تقويتها، ومن ثم أيضا يعقد الجهود المبذولة على مسارات الإصلاح الأخرى في المنظمة.

وموقف روسيا المبدئي من إصلاح مجلس الأمن معلوم ويشمل مجالا واسعا للمرونة. ولدينا استعداد لمواصلة العمل المضني للتقريب بين النُهُج، لكي نختار النموذج الأمثل لعضوية المجلس في المستقبل. ولدينا الاستعداد للنظر في أي خيار معقول لزيادة عدد الأعضاء، بما في ذلك ما يطلق عليه النهج الوسيط، إذا حظي باتفاق واسع النطاق داخل الأمم المتحدة. ومن المبادئ التوجيهية الرئيسية في هذا الصدد أن يكون المجلس أكثر تمثيلا، على ألا يلحق ذلك الضرر بقدرته على القيام بأعماله في رصد السلام والأمن الدوليين.

وبناء على ذلك، نؤيد فكرة ألا يكون حجم المجلس أكبر مما ينبغي. ونرى أن ذلك سيُحدث عكس ما يرمي إليه الحد من سلطات الأعضاء الدائمين الحاليين في مجلس الأمن، بما فيها مسألة حق النقض برمتها.

وهناك اتجاه إيجابي مستمر في أساليب عمل مجلس الأمن، وهو يشمل تعزيز العلنية في أعمال المجلس وزيادة الحوار بينه وبين الدول غير الأعضاء فيه. وقد أنجز الكثير ضمن نطاق الإجراءات الحالية لكفالة قدرة الدول المهتمة على إبلاغ آرائها لأعضاء المجلس والحصول على معلومات أكمل وأحدث عن أعمال المجلس. والحقائق والإحصاءات التي قدمها رئيس المجلس صباح اليوم تتحدث عن نفسها في هذا الصدد.

واليوم، تتمثل مهمتنا المشتركة في التركيز على تنفيذ التغييرات التي اتفقنا عليها في نطاق الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وتلك التغييرات مصممة لزيادة الشفافية والعلنية في أعمال المجلس. وتدل تجربة التوصل إلى اتفاق بشأن هذه التغييرات، ولم يكن هذا دائما سهلا، بوضوح على أن المبادرات التي تتمتع بدعم توافق آراء جميع الأعضاء لتحسين أساليب عمل المجلس هي وحدها التي يمكن أن تعيننا على إحراز تقدم في إصلاح هذا الجهاز الرئيسي من أجهزة الأمم المتحدة.

وتشمل الشفافية العقلانية في أعمال مجلس الأمن تطوير الحوار بين لجان الجزاءات ومجموعة متنوعة من الدول والمنظمات الإقليمية وغيرها من أجل النهوض بنظام الجزاءات وكفالة الامتثال الدقيق للحظر الذي يفرضه مجلس الأمن على عمليات توريد الأسلحة في مناطق الصراع. ولدينا الاستعداد لمواصلة القيام، في جملة أمور، بتبادل الآراء على نحو بنّاء ومتسم بالشفافية داخل الفريق العامل الجامع المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة فيما يتعلق بجميع المسائل ذات الصلة بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن.

السيد ولد الحضرمي (موريتانيا): يطيب لي بداية أن أشكر رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، المندوب الدائم لإندونيسيا على عرضه تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة والذي أكد فيه أن السنة الماضية شهدت نشاطا ملحوظا في حجم وأنشطة المجلس. كما نؤيد ما جاء في بيان مندوب أنغولا، باسم الاتحاد الأفريقي وبوصفه رئيس المجموعة الأفريقية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وكذلك بيان مندوب كوبا، باسم حركة عدم الانحياز، مباركين في نفس الوقت لأعضاء المجلس الجدد غير الدائمين وهم الجماهيرية العربية الليبية العظمى وبوركينا فاسو وفييت نام وكرواتيا وكوستاريكا، الذين تم انتخابهم مؤخرا لفترة العامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

إن منظمة الأمم المتحدة التي تأسست في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥ بتوقيع واحد وخمسين دولة على ميثاقها، لم تعد هي منظمة الأمم المتحدة اليوم التي يزيد عدد أعضائها عن مائة وتسعين دولة متعددة المشاكل، ومتشابكة المصالح في عصر تطبعه العولمة، لذا فإن مسؤوليتنا اليوم وضع

إطار جديد لتفعيل وتحديث منظمتنا وأجهزتها الرئيسية، وخاصة مجلس الأمن، الجهة المعنية بالسلم والأمن الدوليين.

ما زالت مسألة إصلاح مجلس الأمن تراوح مكانها في النقاشات السنوية للجمعية العامة على الرغم من مرور أكثر من أربعة عشر عاما على قرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦ بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ القاضي بإنشاء فريق معني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، لما لمجلس الأمن الدولي من دور مهم، حيث يعتبر العمود الفقري لمنظمة الأمم المتحدة والجهة المعنية بالسلم والأمن الدوليين، اللذين بدونهما لا يمكن أن يتحقق أي نمو اجتماعي أو اقتصادي.

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية تؤمن إيمانا راسخا بالمبادئ والأهداف التي قامت من أجلها منظمة الأمم المتحدة. لذا ترى أنه من المنصف أن يكون هنالك تمثيل عادل في مجلس الأمن يأخذ في الحسبان حق القارة الأفريقية في التمثيل الدائم فيه، إذ هي القارة الوحيدة التي لا تحظى بتمثيل دائم في هذا الجهاز المهم والحساس، مع العلم أن أغلبية الصراعات والنزاعات المسلحة تقع على أرضها. ويعتبر إقصاؤها من تمثيل دائم لدى المجلس المذكور خطأ فادحا وعدم عدالة في حين أن سبعين في المائة من القرارات التي تصدر عن الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن، تعنى بصفة عامة بالعالم الثالث، وبصفة خاصة بأفريقيا، حيث من الأجدر إشراكها في صنع تلك القرارات. ولن يتأتى ذلك إلا بمنحها عضوية دائمة في مجلس الأمن، على غرار الدول الخمس الدائمة العضوية.

إن بلادي تؤيد تأييدا تاما إعلان سيرت وتوافق أوزوليني، الذي حدد المطالب الأفريقية العادلة والمتمثلة في مطالبتها بمقعدين دائمين ومقعدين غير دائمين للقارة، بحيث تكون القارة الأفريقية ممثلة في مجلس الأمن بمقعدين دائمين يتمتعان بحق النقض وخمسة مقاعد غير دائمة، على أن يراعى في التمثيل الدائم نسيجها الاجتماعي بشقيه الأفريقي والعربي، وعلى أن يبقى للاتحاد الأفريقي وحده الحق في اختيار الدول لشغل تلك المقاعد.

أكرر أنه حان الوقت للقيام بإصلاح جاد وجوهري لأجهزة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، وتوسيعه بغية إرساء ديمقراطية حقيقية داخل المنظومة الدولية. ونتطلع إلى أن يكون توافق أوزوليني الذي يعكس المواقف والمصالح الأفريقية، ركيزة أساسية لأية مشاورات قادمة، وفق أية ترتيبات توافق عليها الجمعية العامة في هذا الشأن.

إن بلادي تؤيد كذلك المطالب المشروعة لكل من ألمانيا واليابان لحصول كل منهما على مقعد دائم في مجلس الأمن، وذلك لما لكل من الدولتين من دور هام في السلم والأمن الدوليين، وكذلك لجهودهما في التنمية المستدامة للدول النامية، ولمساهماتهما الكبيرة في تمويل جهود منظمة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن بلدي، السنغال، يؤيد البيان الذي أدلى به سعادة السيد إسماعيل أبراو غاسبار مارتنز، الممثل الدائم لأنغولا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. وأود، بصفتي الوطنية، أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية بعد عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/62/2) الذي تولاه الممثل الدائم لإندونيسيا، الذي نشكره.

ويرى الوفد السنغالي أن تقديم تقرير مجلس الأمن لهذه الهيئة الرئيسية للمنظمة ينبغي أن يكون، بدلا من مجرد طقس يجري في كل دورة من دورات الجمعية العامة، فرصة للدول الأعضاء لمناقشة متعمقة للمبادرات والإجراءات التي اتخذها بالنيابة عنا جميعا ذلك الجهاز الهام، المكلف بصون السلام والأمن الدوليين.

ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن تقرير المجلس، بشكله الحالي، لا يزودنا بمعلومات كافية بشأن الدوافع والأسباب وراء اتخاذ المجلس لإجراء أو عدم اتخاذه. وبالتالي، فإن التقرير لا يقدم لنا معلومات من المرجح أن تساعد على المناقشة المثمرة. ولذلك السبب نعرب مرة أخرى عن أملنا بأن نتلقى أكثر التقارير المفصلة والتحليلية من المجلس.

والآن أكثر من أي وقت مضى، تشكل مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه مسألة حسنة التوقيت تشغل أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء. والسبب هو أن إصلاح المجلس أصبح ضرورة بسبب مطلبين هما: التحديث والعدالة.

إن التحديث أمر مطلوب لأنه لم يعد هناك اليوم من ينكر أن حقائق الواقع العالمي مختلفة اختلافا تاما عن الحقائق التي شكلت الأساس لهيكلة المجلس في عام ١٩٤٥. والعدالة – كما تستخدم العبارة هنا، أي التمثيل العادل في إطار مجلس الأمن – تشير إلى التزام بكفالة العدالة في إعادة توزيع الأدوار والمسؤوليات في إطار المجلس بعد إصلاحه. وبالتالي، ترى السنغال أن أي مسعى لتحقيق التمثيل العادل لا بد أن يبدأ برفع ظلم يتمثل، بالتحديد، في أن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي ليس لها مقعد دائم في مجلس الأمن.

إن السنغال، التي تتفق مع الموقف الأفريقي المشترك، تؤمن بأن زيادة عدد أعضاء المجلس في الفئتين الحاليتين للعضوية، الدائمة وغير الدائمة، يظل أمرا ضروريا. وفي الواقع، فإن التحديين اللذين أشرت إليهما – تكييف المجلس مع حقائق الواقع الجغرافية السياسية الجديدة وجعله أكثر تمثيلا – يتطلبان أن نقوم بتوسيع كلتا الفئتين. ولكننا نرى أنه مهما كان العدد أو الصيغة التي يتم اختيارها، لا بد من زيادة تمثيل البلدان النامية والدول الصغيرة.

وفي ما يتعلق بحق النقض – وهو، عن حق، هدف للكثير من الانتقاد – فإننا نرى أن مطلبي التحديث والعدالة في العمل يتطلبان أن نتعامل معه بطريقة واقعية ومسؤولية، مع مراعاة أنه لا يمكن ولا يجب لبلد واحد أن يعطل أو يصيب بالشلل عمل مجلس الأمن، وفي كثير من الأحيان من أجل مصالح تختلف عن مصالح المجتمع الدولي بأسره. وإذا كنا نريد للأمم المتحدة أن تحافظ على مصداقيتها وسلطتها يجب أن نتأكد من أن اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات من مجلس الأمن يستند إلى دوافع عادلة ومنسجمة مع مقاصد ومبادئ الميثاق.

إن سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، قد أدخلت الدول الأعضاء في عملية ديناميكية يوجهها سبعة ميسرين، وأعربت خلالها الدول ومجموعات من الدول وجماعات مصالح عن آراء ومواقف عديدة. وتقرير الميسرين الأخيرين اللذين عينتهما السيدة هيا آل خليفة (A/61/47، المرفق الرابع) يقترح سبلا عديدة محتملة يمكن أن تشكل أساسا لمفاوضات دولية. ومفهوم إجراء الإصلاح على مراحل، على أساس النهج الوسيط الذي يشمل شرط الاستعراض، يبدو مثيرا للاهتمام وقد يمكن الدول من تجاوز بعض الخلافات في الرأي. ولكن هذه الفكرة لا تستبعد احتمال أن يكون الإصلاح المقترح طموحا جدا، وبالتالي مستجيبا للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء على نطاق واسع.

والزخم الذي استفادت منه مسألة إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة جدير بالمحافظة عليه وتعزيزه خلال الدورة الحالية. إننا نعول على مثابرتكم، يا سيدي، حتى تلتزم جميع الدول الأعضاء مجددا بالتعمق في العملية الجارية الآن. والمصالح المعرضة للخطر تستحق ذلك بالتأكيد، هذا إذا أردنا لمجلس الأمن، الجهاز

الرئيسي المؤتمن على صون السلم والأمن الدوليين، أن يحظى بقدر أكبر من الشرعية والمصداقية والسلطة.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة للجمعية العامة. وأود أن أعرب عن خالص امتناني لكم على ذلك لأنني مقتنع بأن هذه الجلسة ستدفع إصلاح مجلس الأمن إلى الأمام. ولقد شددتم أنتم أنفسكم في افتتاح الدورة الثانية والستين في ١٨ أيلول/سبتمبر (أنظر A/62/PV.1) على أنكم ستتخذون بجدية ولاية مقرر الدورة الحادية والستين (أنظر A/61/PV.109) وستستفيدون من الزخم المتولد في الأشهر القليلة الماضية. ونحن على استعداد لمساندتكم في مسعاكم للبدء بالمفاوضات بشأن نصوص مقترحات ملموسة. وسوف نبدي مرونة في ذلك.

لقد تكلم زملاء عديدون اليوم. وعندما أحاول تلخيص مناقشة اليوم أعتقد أن هناك شعورا مشتركا بأن إصلاح مجلس الأمن قد وصل إلى مرحلة حاسمة. وثمة شعور مشترك بالإلحاح، فإذا لم نتمكن من تحقيق الإصلاح خلال الدورة الثانية والستين سنفقد الزخم وسنفقد التأييد الجماهيري في كثير من البلدان التي سيُقال فيها إن الأمم المتحدة عاجزة عن إصلاح نفسها. ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها ستفقد مصداقيتها، خاصة أهم جهاز لصون السلم والأمن، وهو مجلس الأمن، الذي سيفقد شرعيته في نظر الكثيرين — وذلك في وقت تمثل فيه شرعيه وفعالية مجلس الأمن أمرين حاسمين إذا أردنا حل عدد من المسائل الحيوية.

والاستنتاج الذي استخلصه من مناقشات اليوم هو أن الغالبية الساحقة من الأعضاء لديها شعور واضح بمسؤوليتنا المشتركة. علينا أن نحقق إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثانية والستين حتى نجعل مجلس الأمن أكثر شرعية وفعالية وتمثيلا وشفافية وقابلية للمساءلة. ولقد أظهرت مناقشاتنا خلال الدورة الحادية والستين أن هناك أرضية مشتركة كافية لمشروع إصلاح. ولدينا فرصة جيدة لحشد أغلبية الثلثين المطلوبة.

ما هو الطريق للتقدم إلى الأمام؟ أولا، ومن الناحية الإجرائية، علينا أن نبدأ المفاوضات في أقرب وقت ممكن، وهذا يعني أن نبدأها في الأسابيع القليلة المقبلة. نحن بحاجة إلى آلية مناسبة للشروع في مفاوضات حكومية دولية. وتوجيهاتكم، سيدي الرئيس، وقيادتكم بعد هذه المناقشة مباشرة مطلوبة بطريقتين. أولا وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى ترتيب للمفاوضات. وكلنا نعلم أنه لا يمكن فعل ذلك في الفريق العامل المفتوح العضوية. المفاوضات الحكومية الدولية تحتاج إلى محفل أكثر كفاءة إذا أردنا تحقيق نتائج قريبا. ونحن بحاجة إلى أداة للمفاوضات. وينبغي صياغة هذه الأداة، اقتراح لنص موحد، على أساس التقدم المحرز حتى الآن. ولن يكون هذا النص، في هذه المرحلة، مشروع قرار بل سيكون نصا يضع الخطوط العريضة لنتيجة وبطريقة أوضح من تقارير الميسرين أثناء الدورة الحادية والستين. وينبغي أيضا أن تكون هناك خارطة طريق دقيقة للمفاوضات وإطار زمني لإنهائها، على أن يتم تحقيق نتيجة خلال الدورة الثانية والستين.

ثانيا، من ناحية الجوهر، ما زلنا نعتقد أن اقتراح مجموعة الأربعة سيكون أفضل طريقة للمضي قدما. مع ذلك، وكما ذكرنا، فإن أذهاننا منفتحة ولا نستبعد نهج الخطوتين أو نهجا وسيطا. ومع ذلك، ينبغي أخذ الاعتبارات التالية في الحسبان. إذا كان سيتم النظر في نهج وسيط يجب أن يُحدث هذا النهج تغييرا حقيقيا. فلا نستطيع ببساطة أن نرضى بالقاسم المشترك الأدنى. يجب علينا إيجاد صيغة للمجلس تعبر عن الواقع السياسي الراهن وتغير بالفعل ميزان القوى في المجلس بدءا من الفترة الوسيطة. وخلاف ذلك سيزداد الإحباط السياسي في أنحاء كثيرة من العالم مع مرور

الوقت، وسنكون بذلك قد أخفقنا في تحقيق هدف الإصلاح ذاته.

ويجب أن يكون الاستعراض الإلزامي جزءا لا يتجزأ من الحل. وخيار الإصلاح الأكثر شمولا واستعراض حملة الإصلاح الأولى يجب ألا يبقى وعدا مبهما. أي حل نتصوره يجب أن يتضمن استعراضا إلزاميا ضمن إطار زمني واضح وولاية محددة بوضوح.

وقد يتعين اتخاذ القرار عن طريق التصويت، والذي يتعين أن يكون وفقا لميثاق الأمم المتحدة بأغلبية الثلثين. الهدف هو التوصل إلى مجلس أكثر شرعية. وما نريده ليس مجرد مجلس أكبر عددا. ما نريده هو مجلس مختلف، نريد مجلسا أكثر شرعية، وأكثر شفافية وأكثر تمثيلا، وأكثر فعالية، وأكثر تعبيرا عن الواقع السياسي الحالي. فلا يكفي إضافة المزيد من المقاعد التي تُشغل لمدة سنتين أو اتخاذ تدابير أنصاف حلول مماثلة.

ونحث الأعضاء على الانضمام إلينا في إظهار المرونة، مما يمهد الطريق لإجراء مفاوضات موجهة لتحقيق نتائج. فقد حان الوقت لكي نبدأ العمل، ونبدأ التفاوض والتوصل إلى نتائج واضحة.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أشكركم يا سيدي باسم وفدي، وأن أشكر الممثل الدائم لإندونيسيا، السفير ناتاليغاوا، على التقرير الذي قدمه لنا نيابة عن مجلس الأمن (A/62/2) .

ونشكركم أيضا يا سيادة الرئيس على اجتماعنا اليوم لمناقشة هذه المسألة الأساسية جدا، وهي على وجه التحديد إصلاح مجلس الأمن. ويحدونا الأمل أن تمكّننا هذه المناقشة من المضي قدما معا نحو تحديد إطار للمفاوضات ينبغي أن يؤدي إلى عملية إصلاح جريئة لمجلس الأمن. لقد جعلتم هذه المسألة إحدى أولوياتكم أثناء وجودكم في هذا المنصب، وهو ما أكدتم مؤخرا في رسالتكم المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأؤكد لكم أن الوفد الفرنسي سيقدم لكم الدعم الكامل.

والتزام فرنسا هنا كان ولا يزال التزاما لا يتزعزع. وكما قال رئيس جمهورية فرنسا في الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر،

> ”ينبغي في هذا العالم، حيث يتوقف مصير كل واحد منا على مصير الآخر، عدم إضعاف الأمم المتحدة؛ ويجب تعزيز الأمم المتحدة. ويشكل إصلاح الأمم المتحدة لتتكيف مع وقائع عالمنا أولوية مطلقة بالنسبة لفرنسا. ولا يمكن أن نتحمل الانتظار لفترة أطول“. (A/62/PV.4، الصفحة ٢٨)

وغني عن البيان أنه يتعين علينا القيام بتعبئة لتعزيز المؤسسة المركزية للأمم المتحدة – مجلس الأمن – في ميداني السلم والأمن. كيف يتسنى لنا أن نمضي قدما بعد هذه السنين العديدة من المناقشة؟ قبل كل شيء، يجب أن نتذكر أن التوسيع الضروري لمجلس الأمن يجب أن يوجه نحو تعزيز سلطته وفعاليته. وهذا هو سبب تأييدنا زيادة العضوية في فئتيها، بحيث يكون الأعضاء الدائمون الجدد ألمانيا واليابان والهند والبرازيل، وينطوي على تمثيل عادل لأفريقيا.

وعندئذ، يتعين علينا أن نعترف بالعمل الذي أنجزته الجمعية العامة في الآونة الأخيرة. فالقرار الذي اتخذناه في ١٧ أيلول/سبتمبر طالبنا بتحقيق نتائج ملموسة على أساس التقدم الذي أحرز، لا سيما في الجمعية في دورتها الحادية والستين. ونعتقد أن تقرير الفريق العامل مفيد لأنه يقدم عرضا متوازنا للحالة الراهنة، وينبغي أن نستلهم منه.

فإذا كنا نريد أن يتطور مجلس الأمن في الاتجاه الذي يجسد على نحو أفضل حقائق عالمنا في الوقت الحاضر، فإنه يتعين علينا جميعا أن نبدي المرونة والإبداع بالنسبة

لطرائق الإصلاح. وفرنسا مستعدة لذلك. فنحن متفتحون لأي نهج وسيط يمكننا من المضي قدما دون المساس بالنتيجة النهائية.

لقد حان الوقت لنبدأ المفاوضات. كيف؟ مرة أخرى، نحن هنا مستعدون أيضا لدراسة أية طرائق مناسبة دراسة عملية. ونعتمد عليكم يا سيادة الرئيس لبدء المرحلة التالية من عملنا، بتشاور وثيق مع الدول الأكثر اهتماما. ولم يتبق سوى قليل من الوقت لأن الإصلاح مهم الآن أكثر من أي وقت مضى، ولذلك، يجب أن نواصل بذل جهودنا بنشاط.

في الختام، اسمحوا لي مجرد التأكيد أن فرنسا مستعدة للقيام بهذا العمل بروح من الانفتاح وبتصميم قوي على تحقيق النجاح.

السيد تاراغو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على عقد هذه المناقشة الجيدة التوقيت. فإصلاح مجلس الأمن يتصل بأسس هذه المنظمة، ولذلك، فإنه يتصل بالنظام الدولي. ولدى النظر في إصلاح المجلس، بما في ذلك تحسين أساليب عمله، نضع على المحك شرعية وفعالية قراراتنا الجماعية المتعلقة بمسائل تتصل بالسلم والأمن الدوليين.

وكما جاء في تقرير مجلس الأمن الذي يجري النظر فيه الآن (A/62/2)، وعلى نحو يتمشى مع الاتجاهات في الماضي، ازداد حجم ونطاق المسائل المعروضة على ذلك الجهاز أثناء الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٧. بيد أن الهياكل المؤسسية التي ولّى زمنها تعوق قدرة المجلس على مواجهة التحديات التي يفرضها توسع جدول الأعمال وتعقده الذي يزداد باطراد. ولكي ننجح، نحتاج إلى مجلس أمن أكثر تمثيلا للعضوية ويعكس تماما الحقائق الدولية المعاصرة. وبزيادة التمثيل والواقعية السياسية تتحقق الشرعية والفعالية المعززتان.

هذه هي الاعتبارات الأساسية التي تمثل جوهر موقف البرازيل من إصلاح مجلس الأمن. فشأننا شأن الغالبية العظمى من أعضاء هذه الجمعية، نحبذ زيادة عدد المقاعد الدائمة العضوية وغير الدائمة العضوية على حد سواء، ونحبذ زيادة تمثيل البلدان النامية، التي تستطيع أن تسهم في تعزيز السلم والأمن. وندعم أيضا تحسين أساليب عمل المجلس.

هذه هي الأهداف النهائية التي ستسعى البرازيل، مع البلدان التي تتفق معها في الرأي، لتحقيقها في المفاوضات الحكومية الدولية التي نص عليها القرار ٥٦١/٦١، الذي اتخذ في أيلول/سبتمبر الماضي. والبرازيل مستعدة للمشاركة في المفاوضات بمرونة وبروح من التفاهم. وكلي ثقة بأن جميع الوفود ستبدي نفس الموقف.

وننظر إلى قرار أيلول/سبتمبر على أنه فرصة لا تعوض لتغيير الحالة الراهنة التي أعلنت الدول الأعضاء أنها غير مقبولة، كما أنها فرصة تاريخية لا يجوز أن نضيعها. فقد جاءت بعد ١٤ عاما من المناقشات المكثفة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي بلغ حدوده في إنتاج الإصلاح المطلوب. وينبغي أن نمضي قدما وألا نواصل العمل بنفس الإجراءات إلى ما لا نهاية. ويتعين علينا أن نحدد أساليب واقعية للتفاوض قادرة على تحقيق نتائج ملموسة، تؤدي إلى إصلاح مفيد لمجلس الأمن، وفقا للميثاق.

ولن يتحقق هذا إلا إذا حددت للمفاوضات قواعد مناسبة بتوقيت جيد. وينبغي أن تبدأ هذه العملية دون تأخير، ويفضل أن تبدأ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الحالي، وأن تتقدم باطراد ليتسنى اختتامها بنجاح في دورة الجمعية العامة الحالية. الوقت هو الجوهر. فكلما أخرنا الإصلاح لمدة أطول، كلما ازدادت الفجوة بين هيكل المجلس

الـذي ولّـى زمنـه والحتميـات الـسياسية المعاصـرة. العمـل التدريجي على مدى ١٤ عاما استنفد طاقاتنا، ولم يخدم بهذه الصفة سوى الذين لا يريدون إصلاحا ذا معنى لمجلس الأمن.

ونثق بكـم يـا سـيدي لترشـدونا. فـنحن مقتنعـون بأنكم، مستهدين بالأحكام ذات الصلة من القرار الـذي اتخذ في أيلول/سبتمبر، ستنظمون عملية التفاوض على نحو يمكن الجميع من المشاركة بأسلوب شامل وشفاف وموجه لتحقيق نتائج. ومن المؤكد أنكم ستبقون نصب عينيكم الفقرة (د) مـن القـرار الـذي ذكرتـه للتـو، حيـث أعطيـت تعليمـات واضحة حيال عملنا في المستقبل، الذي يجب أن يستند إلى عناصـر محـددة. لقـد اختـارت الجمعيـة العامـة مواصـلة المفاوضات والبناء على التقدم المحرز وعلى مواقف الدول الأعـضاء واقتراحاتهـا. وبالمناسبة، لقـد تم تقـديم عـدد مـن الاقتراحات إلى هذه الجمعية وأسهم الميسرون في هذه العملية بعد إجراء مشاورات واسعة.

ويمكـن أن يتمثـل أحـد الأسـاليب العمليـة الممكنـة للمـضي قـدما في أن نحـدد، بطريقـة موضـوعية وشـفافة، العناصر الموضوعية لإصلاح مجلس الأمن التي تحصل على أوسع دعم في هذه الجمعية. وعلى أية حال، نعتقد أن جميع الوفود توافق على عملية تحركها الدول الأعضاء.

إن الإدارة اليومية لعملية التفاوض هي أيضا قضية ستقرر أنت، سيدي الرئيس، أفضل طريقة للتعامل معها. ومن جانبه، يشرف وفد بلدي أن يشارك في المفاوضات التي تجري بتوجيه مباشر منكم. ومع ذلك، سنتفهم إذا كنتم تحبذون تعيين منسق أو ميسر لمساعدتكم. وعلى أية حال، سنعتمد على قيادتكم المستمرة وحكمتكم.

وكما يتفق جميع الأعضاء، إنه بدون إصلاح مجلس الأمن وفقا لما قضى به زعماؤنا في قمة عام ٢٠٠٥، لن يتحقق هدف إصلاح الأمم المتحدة. ونأمل ونتوقع أن تبدأ المفاوضات عما قريب. وينبغي لهذه المفاوضات أن تحقق ما حاول أسلافنا تحقيقه دون أن ينجحوا قط في ذلك. إن تعزيز مجلس الأمن وتوسيعه من شأنهما أن يعززا الأمم المتحدة وينشطا تعددية الأطراف.

السيد محمد (السودان): يود وفد السودان أن يشيد بقيادتكم الحكيمة لأعمال هذه الدورة ولوضعكم كأولوية في برنامج هذه الدورة مسألة إصلاح مجلس الأمن. ويود وفدنا كذلك أن يضم صوته للبيان الهام الذي أدلى به سعادة السفير المندوب الدائم لأنغولا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

يود وفدنا استهلالا أن يعيد التأكيد على إيمانه الراسخ والعميق بأهمية إصلاح مجلس الأمن وبضرورة أن يتصدر هذا الجهد أجندة الجهود الهادفة إلى إصلاح المنظمة لأنه يشكل حجر الزاوية في البناء المتكامل لنسق الإصلاح الذي يستهدف تمكين المنظمة الدولية من الاستجابة الواعية والناجزة للتحديات الجسيمة التي تواجه العالم اليوم، ويدفع بها إلى النهوض بمسؤولياتها كاملة في تعزيز نهج التعددية وسيادة قيم الحق والعدل والمساواة في العلاقات الدولية.

لقد أدرجت مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه في جدول أعمال الجمعية العامة منذ العام ١٩٧٩، ولا تزال المسألة تراوح مكانها بتواضع حصيلة منجزاتنا على هذا الصعيد، رغم الإدراك المتعاظم لأهمية الموضوع، ورغم الالتزام الصادر عن رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ بدعم الإصلاح المبكر لمجلس الأمن بوصفه عنصرا أساسيا في الجهد الشامل لإصلاح الأمم المتحدة. وإذ يشعر وفدي بالأسف لتأخر وبطء وتيرة الجهود المتصلة بإصلاح المجلس، إلاّ أن الأمل يحدونا في أن تتجدد الإرادة السياسية للدول الأعضاء في جهد جماعي منسق وحازم لتحريك العملية واستكمالها في أسرع الآجال بناء على صيغة توافقية تتحقق من خلال مصالح واهتمامات الجميع.

إن دعواتنا الملحة والمتكررة إلى الإصلاح الشامل والمتكامل لمجلس الأمن تنطلق من حقيقة جوهرية مؤداها أن الإصلاح سيعكس بشكل واقعي التطورات الدولية بمضامينها الجيوسياسية، كما يستجيب للتطلعات المشروعة لدول العالم الثالث والنامي وعلى رأسها الدول الأفريقية. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يؤكد مجددا على التزامه التام بالموقف الأفريقي على النحو الذي نص عليه توافق إيزلويني وأكدت عليه مؤتمرات القمة الأفريقية المتتالية. إن مجلس الأمن بهيئته الراهنة ونمط أدائه قد أضحى يؤثر بشكل سلبي على مجمل أداء المنظمة الدولية وذلك بتزايد تغوله على وظائف واختصاصات الأجهزة الرئيسية الأخرى، في الوقت الذي يتقاعس فيه عن القيام بمهامه الأصلية بل يتخير في ذلك نهجا انتقائيا مقلقا. بناء على ما تقدم، فمن شأن إصلاح المجلس، بما في ذلك منهجية وطرائق عمله، أن يعيد التوازن المؤسسي بين مختلف أجهزة المنظمة.

ومن شأن ذلك أن يعيد الثقة في قدرة المجلس على التصدي لمهامه في حفظ السلام والأمن الدوليين على النحو الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. إن الضرورة الآنية لاستكمال إصلاح المجلس تقتضيها التطورات المأساوية التي تشهدها مناطق مختلفة من العالم، وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط التي يقف المجلس منها موقف المتفرج في تحد لضمير العالم وللشرعية الدولية. فالعالم يتطلع اليوم إلى مجلس جديد يستجيب لمختلف التحديات بمنهج يحكمه القانون وتحركه الموضوعية والمصداقية والشفافية، وكلها مقومات يفتقدها المجلس الحالي الذي تغيب عنه الديمقراطية وتغلب عليه لغة التهديد والوعيد وانصياعه لقلة من الأعضاء تحركه أنى شاءت وكيفما أرادت بما يخدم مصالحها القطرية الضيقة. وأضحى مجلس الأمن بذلك جزءا من المشاكل وليس معولا للحلول.

وفي الختام، يعرب وفدي عن الثقة في أن تتمكن الدول الأعضاء من إنجاز هذه المهمة التاريخية، ونؤكد كامل استعدادنا للانخراط في حوار جماعي جاد ومسؤول يقود إلى الإصلاح المنشود في ظل قيادتكم الحكيمة. أصلحوا مجلس الأمن الآن واجعلوا هذه الدورة نقطة تحول هامة، وذلك حتى لا يكرر أطفالنا وبعد عشرين عاما من الآن ما نقوله اليوم.

السيد ماجور (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إن تقرير مجلس الأمن (A/62/2)، المعروض علينا الآن، وهو سرد واقعي لعمل المجلس أثناء الفترة الماضية (١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧)، مائتان وأربع وعشرون جلسة رسمية، ٧١ قرارا، ٥٢ بيانا رئاسيا و ٤٧ بيانا صحفيا – التقرير زاخر بالحقائق والأرقام من هذا القبيل بشأن الجهود التي يبذلها المجلس للاضطلاع بولايته في صون السلم والأمن الدوليين. إنها حقائق يشهد لها فعلا.

لكن، هناك حقيقة أخرى تتطلب جلّ اهتمامنا، ليس اليوم فحسب، بل أثناء دورة الجمعية العامة برمتها. وتلك الحقيقة هي أن هناك فرصة سانحة لإصلاح مجلس الأمن. فيمكن القول إن المجلس أبرز جهاز في الأمم المتحدة. ويشهد على ذلك بوضوح التقرير الذي قدمه هذا الصباح رئيس المجلس عن عمله خلال السنة الماضية. إن قاعة المجلس هي القاعة الوحيدة حيث تجد الكاميرات من جميع أنحاء العالم تصور باستمرار، القاعة الوحيدة حيث يمكن للقرارات التي تتخذ فيها أن تنهي الصراعات التي تحاصر عالمنا في حقبة ما بعد الحرب الباردة والقاعة الوحيدة حيث يمكن بالقوة إعادة تشكيل النظام الدولي أو استعادته من خلال العمل الدولي المشترك. وأمامنا فرصة لتعزيز إسهام المجلس في النظام العالمي ولتشكيل أمم متحدة أكثر تمثيلا وشفافية وفعالية، ومجلس أمن مجهز بشكل أفضل للتصدي لأوجه انعدام الأمن في القرن الحادي والعشرين. وإصلاح هذا الجهاز الأساسي

في الأمم المتحدة يجب بالضرورة أن يكون محور الإصلاح في الأمم المتحدة.

إن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن تتجلى منذ أمد طويل أمام كل الشركاء في هذه القاعة، ولكنه، مع ذلك، ظل جزءا من حوار طويل وعلى ما يبدو لا نهاية له. وأقول ''على ما يبدو'' لأننا أخيرا، ولحسن الطالع، انطلقنا، في العام الماضي، نحو عملية مفاوضات حقيقية. وقد تولد هذا الزخم في معظمه من النهج الانتقالي الذي برز خلال تلك الدورة. وهو نهج يحمل الكثير من الإمكانيات لتحقيق شيء غير اعتيادي، من وجهة نظر تاريخية، في الحوار بشأن الإصلاح، ألا وهو توحيدنا بدلا من التفريق بيننا. فهو يوفر لكل منا الفرصة للجمع بين نقيضين، إذ يمكننا جميعا أن نحقق تقدما في الإصلاح، ولكن، في الوقت نفسه، يستطيع كل منا أن يحافظ على تطلعاته الأصلية إزاء تفاصيله. وإذا كان لإصلاح المجلس أن يتحقق في مرحلة ما في المستقبل القريب، فإن النهج الوسيط، على ما أعتقد، هو الطريق إلى الأمام، وهذه الدورة للجمعية العامة هي الأولى وربما الأخيرة لتحقيق ذلك. وبالتالي، يلوح في الأفق الآن التقدم من خلال المفاوضات الحكومية الدولية. وبعد سنوات من الطواف، وصلنا أخيرا إلى الجسر، وعلينا الآن عبور هذا الجسر.

وفي هذه المرحلة، فإن القيادة التي توجه العضوية نحو غاية الإصلاح أساسية كشأنها دائما فيما مضى. وتوخيا لمزيد من الدقة، علينا أن ننشئ آلية تحول الزخم الحالي إلى بداية مبكرة لمفاوضات حكومية دولية ذات منحى يهتم بتحقيق النتائج بالاعتماد على التقدم المحرز حتى الآن، وخاصة ما تحقق في الدورة الحادية والستين. وقد كانت هولندا على الدوام داعمة قوية لإصلاح مجلس الأمن وستبقى كذلك، خاصة وأن الفرصة سانحة الآن.

ومنذ بداية هذه المناقشة، أظهرتم، السيد الرئيس، العزم والتصميم على اغتنام هذه الفرصة على أحسن وجه. وقد أوضحتم أين تقفون، ونحن نقف معكم.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السفير مارتي ناتاليغاوا من إندونيسيا، رئيس مجلس الأمن، على عرض تقرير مجلس الأمن السنوي المقدم إلى الجمعية العامة (A/62/2).

وتمثل هذه المناقشة المشتركة فرصة هامة أمام الأعضاء لإجراء استعراض استراتيجي لأعمال مجلس الأمن ولجهودنا الجماعية لتحقيق إصلاح شامل للمجلس. ويعمل المجلس بالنيابة عن عموم الأعضاء، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. وعلى الجمعية العامة أن تقدر إذا كان المجلس فعالا في صون السلم والأمن الدوليين: هل عكس آراء ومصالح كل الدول الأعضاء؟ وهل تصرف وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؟

ومن المفارقات أنه بينما يعتقد البعض أن مجلس الأمن هو جهاز الأمم المتحدة الوحيد الذي يؤدي عمله، يوجد أيضا استياء واسع النطاق إزاء أعماله وقراراته. ويمكن للشفافية والانفتاح أن يساعدا على الحد من ذلك الاستياء. ولسوء الطالع، أن تقرير مجلس الأمن السنوي، بينما يوفر سجلا إحصائيا جيدا، إلا أنه يخفق في توفير المعلومات الكافية أو التحليل، ولا سيما فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات. وغالبا ما يجري وضع القرارات في جلسات مغلقة، إن لم يكن وراء الستار، من جانب دول رئيسية قليلة. و لم يستجب المجلس إلى الدعوة لتقديم تقارير خاصة بشأن المسائل الهامة. ولا يوجد جهد متسق للمحافظة على التفاعل المؤسسي مع الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على سبيل المثال، من خلال تقديم إحاطات إعلامية منتظمة من رئاسة مجلس الأمن إلى رئيس الجمعية العامة.

وقد كان مجلس الأمن فعالا للغاية في السنوات الأخيرة في التصدي للأزمات والصراعات الداخلية، وبخاصة في أفريقيا، وكان أقل فعالية إلى حد كبير في حل التهديدات والانتهاكات للسلم والأمن الدوليين، وهو ما يمثل ولايته الأساسية.

وجرى استخدام حفظ السلام بطريقة كان لها أثر طيب في عدد من الأزمات الشائكة، كسيراليون وليبريا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وتيمور – ليشتي. ومع ذلك، هناك حالات أخرى، وأبرزها الصومال، ظلت تواجه الإهمال التام لسنوات. ولكن هناك حاجة لعمل الكثير لمنع نشوب الصراعات في المقام الأول، ولمنع الانتكاس بعد تحقيق الاستقرار. وفي هذا الشأن، من المهم التصدي للأسباب الأساسية للصراع واتباع نهج استباقي شامل يركز على بناء السلام والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ويجب أن يتخذ المجلس إجراءاته في احترام تام لسيادة وسلامة أراضي الدول المعنية.

وفيما يتعلق بالصراعات فيما بين الدول، فإن سجل مجلس الأمن لا يبعث على الإعجاب إطلاقا. والمسائل الرئيسية التي لم تتم تسويتها، بما فيها ما يتعلق بمنطقتنا، ظلت نائمة في جدول أعمال المجلس. وحتى في حال بعض المسائل الهامة التي ظلت على جدول الأعمال النشط، كمسألة الشرق الأوسط، فإن دور مجلس الأمن قد أقصي جانبا. وهو لا يتعامل بشكل مباشر مع بعض الصراعات الرئيسية الأخرى والتهديدات للسلم والأمن الدوليين.

وقد شهدنا الشلل والإبطاء حتى إزاء أعمال العدوان وخرق السلام الواضحة. كما شهدنا الكيل بمكيالين والانتقائية؛ والتهديدات باستخدام القوة واستخدامها وغير ذلك من أشكال الإكراه؛ وعدم تنفيذ قرارات معينة لمجلس الأمن؛ والقرارات الجزئية والمنحازة المتسمة بعدم الشفافية والشمولية، من جانب المجلس. وفي المجلس ندرك بكل جلاء النفوذ والتحكم من جانب بعض الأعضاء الدائمين والدول الكبرى الأخرى، الذين يتخذون القرارات في اجتماعات حصرية صغيرة وسرية، وتعكس تلك القرارات بشكل رئيسي مصالحهم وغالبا ما تكون غير متسقة مع أولويات وتطلعات الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك، ليس مستغربا، رغم العودة إلى عقد عدد أكبر من الجلسات العلنية للمجلس، أنه لم يطرأ تحسن ملموس يذكر على شفافية عملية صنع القرار في المجلس وعلى فهم تلك العملية.

تلك هي المسائل التي يدور حولها الجانب الآخر من مناقشتنا اليوم، وعنيت بها إصلاح مجلس الأمن. والأهداف المحددة للإصلاح يراد لها أن تجعل المجلس أكثر تمثيلا، وشفافية، ومساءلة وفعالية، مما يعزز مشروعيته ومصداقيته. والمسألة المركزية والحاسمة هي ما إذا كنا نستطيع تحقيق تلك الأهداف بتوسيع حلقة القلة القوية، أو بتعزيز التمثيل الديمقراطي لمجموع أعضاء الأمم المتحدة، ودورهم وتأثيرهم في مجلس الأمن. ونعتقد أن النهج الأخير هو النهج الوحيد الصحيح والممكن.

وذلك الاعتقاد هو الأساس لمعارضتنا المبدئية لأية زيادة في عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. حقا، إن معظم عدم الرضا بعمل المجلس يعود إلى وجود الأعضاء الدائمين ودورهم. لذا، فإننا غير مقتنعين مطلقا بذريعة أن عدم الرضا هذا، وما يستتبعه من تضاؤل مصداقية المجلس، سيتم حله بإضافة المزيد من الأعضاء الدائمين. فعلى عكس ذلك، ستقترن المشاكل بزيادة عدد أولئك الأعضاء، الذين سيسعى كل منهم إلى ضمان الحماية لمصالحه الوطنية الخاصة في عمل المجلس. أجل، إن ذلك سيؤدي إلى شلل كامل في أداء المجلس.

إن العضوية الدائمة لعدد قليل من الدول الفردية سيحرم بقيتنا من فرصة التمثيل العادل. ولن تتوافر وسائل التمثيل العادل لجميع الدول إلا بمعادلة مقبولة تشمل زيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين وتناوبا بين الأعضاء الدائمين. وهذا التناوب، مقترنا بتمثيل إقليمي، يمكنه أيضا أن يوفر إمكانات لتمثيل أوسع للبلدان الأعضاء من مجموعات مختلفة من الدول. ويمكن لذلك أن يعكس، بشكل أفضل، حقائق الواقع الراهن المعقدة. وتتكون تلك الحقائق من بضع قوى كبرى؛ وعدد من الدول المتوسطة الحجم؛ وأكثرية من الدول الصغرى؛ وظهور منظمات إقليمية، تقوم بأدوار هامة في السلام والأمن الدوليين والإقليميين.

وموقف مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء مرن وواقعي. إنه يسمح بترتيبات متفاوتة وإمكانات وخيارات مختلفة، بما فيها التناوب والوجود الطويل المدى، من خلال إعادة الانتخاب، وإعطاء أهمية أكبر للتمثيل الإقليمي. ويمكن لهذه الترتيبات أيضا أن تراعي مصالح مناطق دون إقليمية مثل المجموعة العربية، والجماعة الكاريبية وأمريكا الوسطى، والمجموعات السياسية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، التي لديها مصالح سياسية وإقليمية مشروعة، تعززها وتدافع عنها في المجلس. والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، الذي عُقد في إسلام أباد، قبل بضعة أشهر، أعاد تأكيد المطالبة بتمثيل كاف للأمة الإسلامية في أية فئة من التوسيع في مجلس الأمن.

وبما أنه سيتم تخصيص مقاعد جديدة للمناطق، في إطار أي برنامج مقترح لتوسيع عضوية المجلس، فإنه ينبغي لبلدان تلك المناطق أن تكون قادرة على أن تقرر طبيعة التمثيل لتلك المقاعد. ولا ينبغي لواحدة أو أكثر من القوى الكبرى أن تقرر بشأن ذلك التمثيل. وعلاوة على ذلك، فإن التوزيع الجغرافي العادل، المتوخى في المادة ٢٣ من الميثاق، سيفقد الكثير من معناه، إذا شغل بلد ما، بصورة دائمة، مقعدا مخصصا لمنطقة ما.

وذلك ما يجعلنا نحترم موقف أفريقيا ونتفهمه. إن مطالبة أفريقيا بمقاعد دائمة تعني المنطقة بأكملها، مما يجعلها مختلفة عن الاقتراحات الأخرى الساعية إلى عضوية دائمة لدول منفردة. والأمر كما نفهمه، هو أن التمثيل في المجلس، مقابل المقعدين اللذين تسعى إليهما أفريقيا، يمكن أن يكون بدولتين أفريقيتين أو بعدد أكبر من الدول عبر التناوب، في إطار ترتيبات تجريها أفريقيا نفسها. وهكذا، تحتفظ أفريقيا بسلطة ضمان المساءلة من جانب تلك الدول التي ستمثلها وتتصرف باسمها في المجلس. وإذا تم تطبيق النموذج الأفريقي للتمثيل الإقليمي في جميع المناطق، فإنه يبدو نهجا قد يسهم في نشوء اتفاق بشأن إصلاح المجلس. وإذا استخدمت المناطق الأخرى النموذج الأفريقي، فسيكون بإمكانها أيضا أن تقرر بشأن ترتيباتها الذاتية لتمثيل أقاليمها في المجلس.

إننا جميعا ندرك تاريخ هذه المناقشة بشأن الإصلاح. ومواقف الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية المعنية بشأن الجوانب المختلفة من إصلاح المجلس معروفة تماما. فالجميع يدعمون الهدف المتمثل في إصلاح شامل. وقد التزم قادتنا بذلك الهدف في مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمية عام ٢٠٠٥. لكن الاختلافات الكبرى ظلت قائمة بشأن طبيعة تحقيق الإصلاح وطرائق تحقيقه.

وبعد سنوات من انسداد الطريق، كان هناك تحرك إيجابي في السنة الماضية. فقد تولى القيادة أعضاء مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، مطلقين الدعوة إلى حل تفاوضي، في جلسة مفتوحة رفيعة المستوى في نيويورك، تشارك في استضافتها الرئيس الباكستاني ورئيس الوزراء الإيطالي، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. والعملية التي تلت ذلك، بقيادة رئيسة الجمعية هيا راشد آل – خليفة، يساعدها عدة ميسّرين، أدت إلى تقديم تقريرين مستندين إلى مشاورات واسعة مع جميع الأعضاء (انظر A/61/47). وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة آل – خليفة وميسّريها على مساهمتهم الهامة والمخلصة.

وقد خلصت تقارير الميسّرين إلى أنه: أولا، لم يحصل أي من الاقتراحات السابقة على التأييد المطلوب؛ ثانيا، لكي تكون أية صيغة قابلة للتنفيذ، يجب أن تحظى بأوسع قبول سياسي ممكن من الأعضاء، يتجاوز تماما، في أية حالة، أكثرية الثلثين المطلوبة؛ وثالثا، كان النهج الوسطي التوفيقي الخيار المجدي الوحيد. وقد لقيت التقارير ترحيبا وتقديرا عاما باعتبارها تشكل تقدما بارزا في مسألة الإصلاح. والأمين العام، في تقريره عن عمل المنظمة (A/62/1)، نوّه أيضا بالتوصية الرئيسية للميسّرين بأن تنظر الدول الأعضاء في نهج وسطي بوصفه حلا توفيقيا، بهدف فتح الطريق أمام التقدم.

ولتحقيق المزيد من التقدم، يجب علينا أن نبني على التقدم المحرز حتى الآن، ولا سيما في الدورة الحادية والستين، كما يظهر في تقارير الميسّرين. وقد قررت الجمعية ذلك بناء على توصية الفريق العامل المفتوح العضوية، المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. كما تقرر أن يواصل الفريق العامل جهوده أثناء الدورة الثانية والستين، بهدف التوصل إلى اتفاق عام بين الدول الأعضاء على النظر في جميع المسائل ذات الصلة بإصلاح مجلس الأمن. وتلك هي أبعاد إطار الخطوات المقبلة في عملية الإصلاح هذه.

المصاعب المواجَهة في اعتماد تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية (A/61/47) في العام الماضي توضح الخلاف والشقاق الذي يمكن أن تسببه هذه المسألة. وإن الدينمية الإيجابية والتقدم المحرز من خلال عملية الميسرين كانا قاب قوس أو أدنى من الضياع بسبب مشروع القرار الأحادي المقدم من بعض الدول. ولم يحظ ذلك التحرك إلا بتأييد ضعيف، وتسنى في النهاية اعتماد التقرير بتوافق الآراء. لكن ذلك التحرك الأحادي والتحزبي أضعف الثقة بالعملية. وينبغي لنا أن نبني الثقة المتبادلة. ولذا فإننا نشعر بالجزع من أن الإعلانات بالتحلي بالمرونة، التي استمعنا إليها هنا، يصاحبها تكرار لمطالب مرفوضة بوضوح، وتأكيدات بأن القرارات بشأن هذه المسألة ستتخذ عن طريق التصويت.

جماعة ''الاتحاد من أجل توافق الآراء'' تؤمن بأن مسألة الإصلاح لا يمكن تحقيق النجاح فيها إلا من خلال نهج يستند إلى بناء توافق الآراء واستحصال أوسع تأييد ممكن من الدول الأعضاء، سواء فيما يتعلق بالجوهر أو بالإجراءات. إننا نساند المفاوضات. بل إن جماعة ''الاتحاد من أجل توافق الآراء'' كانت أول من يدعو إلى إجراء المفاوضات. إلا أن المفاوضات مقصود بها أن تؤدي إلى الاتفاق وليس إلى التصويت.

وبغية كفالة نتيجة ناجحة يجب التخطيط والإعداد بروية للمفاوضات. وفي المقام الأول، يجب توفر الوضوح والاتفاق على أسس المفاوضات ومعاييرها وإطارها وشروطها. وذلك ينبغي أن يشمل تدابير بناء الثقة درءا للتحركات الأحادية والمبادرات الإجهاضية التي يمكن أن تخل بالعملية. واستنادا إلى التوصيات المتفق عليها في الدورة الأخيرة للجمعية العامة، ينبغي أن تكون العناصر الأربعة التالية بمثابة معايير للمفاوضات الحكومية الدولية التي توختها الجمعية العامة.

أولا، المناقشات والمفاوضات ينبغي أن تجري في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية. تلك هي الآلية القائمة. إننا لا نحبذ – بل، في الواقع، سنعارض – اجتماعات سرية مقيدة تُستبعد منها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

ثانيا، الهدف ينبغي أن يكون البناء على التقدم المحرز في الدورة الحادية والستين، أي، على تقريري الميسرين اللذين أوصيا باستكشاف النهج الوسيط. وإن التقدم باقتراحات أحادية لن يدفع بالعملية قدما؛ بل إنه قد يسبب انتكاستها.

ثالثا، الهدف يجب أن يكون تحقيق اتفاق عام، حسبما قررته الجمعية، أي، التوصل إلى حل توفيقي، حسبما أوصى به الفريق العامل المفتوح العضوية وتبنته الجمعية. وأي عملية تتوخى طرحا لمشروع قرار للتصويت ستتعارض مع أهداف التوصل إلى اتفاق عام.

رابعا، يجب أن يتوفر التزام ضد أي تحرك أحادي أو إجهاضي مثل التقدم بمشاريع قرارات أو اقتراحات ودعوات للتصويت من أي جانب ما دامت العملية جارية، على الأقل أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية.

إننا نؤمن بأنكم، سيدي، بصفتكم رئيسا للجمعية، ينبغي أن تعقدوا مشاورات غير رسمية لتحديد شروط المفاوضات وإطارها. وجريا على الممارسة المتبعة في الماضي، يمكنكم أن تعيّنوا نائب رئيس واحدا أو أكثر من نواب رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية لمساعدتكم في العملية. غير أننا نود أن نحثكم على أن تشجعوا بقوة على رفض ثقافة التقدم بمشاريع قرارات ورفض التهديدات بالمطالبة بالتصويت كوسيلة لتحقيق ما يحتاج تحقيقه إلى المناقشة والاتفاق في المفاوضات. إن المناقشات والمفاوضات لا يجوز أن تجري في بيئة من التهديد والقسر والضغط.

جماعة ''الاتحاد من أجل توافق الآراء'' مخلصة في سعيها إلى البناء على التقدم المحرز أثناء الدورة السابقة بشق الأنفس. أما وضع آجال نهائية مصطنعة فإنه سيدق بالتأكيد إسفينا بيننا. ونثق بأننا سنتمكن، بفضل توجيهكم سيدي، من الاضطلاع بعملنا في جو من الثقة المتبادلة لإحراز حل توفيقي تفاوضي عن طريق أوسع اتفاق ممكن بين الدول الأعضاء. وإننا جاهزون ومستعدون للعمل معكم في سبيل بلوغ ذلك الهدف.

السيد مكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب كندا بهذه الفرصة لتشاطر الأعضاء وجهات نظرها حول التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/62/2) ولتعود إلى الموضوع الهام، موضوع إصلاح مجلس الأمن.

تقرير مجلس الأمن يوضح أن ما تتسم به أعمال المجلس من تعقد وتنوع وضخامة ما زال يتوسع بوتيرة مذهلة. وإن الأمم المتحدة، بما لديها من أكثر من ٩٠ ٠٠٠ فرد من الجيش والشرطة والمدنيين المرابطين في البعثات التي تساعد على استتباب السلام في شتى أنحاء العالم، تقدم مساهمة حيوية في تخفيض الصراع المسلح والنهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة في كل أنحاء العالم، على الأقل من خلال الإشراف على الانتخابات ودعم التوطيد السلمي لأقدام السلطات الحكومية المدنية في دول مختلفة مثل ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وأفغانستان.

وبالعمل بالتعاون مع المنظمات الإقليمية خطت الأمم المتحدة خطوات واسعة في جعل عمليات السلام أداة أكثر فعالية لإنقاذ الأرواح والمساعدة في التحول الديمقراطي وخلق بيئة مشجعة للانتعاش الاقتصادي. وإننا مدينون كثيرا للمجلس والأمانة العامة، وفي المقام الأول لحفظة السلام كافة وكل الذين يخدمون الأمم المتحدة في الميدان على جهودهم التي لا تكل.

ولكن رغم التقدم المحرز حتى الآن، لا يدع تقرير المجلس مجالا للشك في أن أحلام أعداد كبيرة جدا من الناس في العالم في أن يعيشوا في كنف السلام يظل تحقيقها بعيد المنال.

إن أهمية قرارات مجلس الأمن للحياة اليومية لملايين الناس حول العالم تؤكد الإلحاحية الفعلية لإصلاح المجلس لكفالة أن يصبح أحس تمثيلا وأكثر فعالية وشفافية وأكثر خضوعا للمحاسبة. وإن الإصلاح الشامل للمجلس يظل عملا حاسما لم يكتمل بعد في إطار جهودنا الإجمالية لإصلاح الأمم المتحدة، ويستحق النظر المتجدد فيه أثناء هذه الدورة للجمعية.

كندا تؤمن بأن مشروعية المجلس ستتعزز بزيادة عضويته لتشمل تمثيلا أوسع لكل مناطق العالم. ويتفهم وفدي أمنية بعض من الدول الأعضاء بأن تتمتع بعضوية منتظمة في مجلس الأمن، ولهذا السبب فإننا نتقبل بذهن متفتح النظر بفترات عضوية قابلة للتجديد عن طريق الانتخابات في سياق المفاوضات على التوسيع.

لكننا نرى أن تلك المفاوضات يجب أن تسفر أيضا عن مشاركة ملموسة للدول المتوسطة والدول الأصغر، التي لديها مصلحة مساوية – إن لم تكن أكبر – في نجاح نظام الأمن المتعدد الأطراف، والتي لا يجوز النظر إلى مساهماتها كأمر مسلَّم به.

ولئن كانت كندا تدعم هدف توسيع مجلس الأمن، فإن تحقيقه يجب أن يتم بطريقة تتسق مع المبادئ الأساسية للعدالة والديمقراطية والخضوع للمحاسبة والمرونة. وبخلاف ذلك فإن التوسيع لن يحسِّن سلطة المجلس بل سيقلل منها. ولتلك الأسباب، من المهم التوصل إلى الاتفاق على أن توسيع المجلس يجب أن يتم من خلال المفاوضات، وأن أي تغييرات تُجرى يجب أن تتمتع بدعم واضح منعكس في توافق آراء عريض جدا مستند إلى مجموعة متنوعة ومتباينة من الدول الأعضاء. وطرح مسألة أساسية كهذه للتصويت من شأنه أن يكون سبب انقسام كبير.

ولا تزال كندا ترى أن إضافة أعضاء دائمين جدد إلى المجلس ليست لصالح المؤسسة نفسها، ويقوم هذا أساسا على نظرة ترى أن اتباع نهج انتخابات منتظمة هو الآلية الأساسية لضمان مساءلة المجلس أمام الجمعية؛ وعلى قناعة بأن هناك أساليب لزيادة ما للمجلس من طابع تمثيلي، من قبيل زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، بدون منح قلة مميزة حقوقا خاصة، بصورة مستديمة.

وفي حين أن مسألة تكوين مجلس الأمن قد طغت على النقاش الخاص بإصلاح المجلس في السنوات الأخيرة، فمن الواضح أن شرعية المجلس لا تتوقف بصورة حصرية، أو حتى بصورة أولية، على تكوينه فحسب، بل على فعاليته، بعبارة أخرى، ليست المسألة مجرد من يتخذ القرارات، بل الأهم أنها مسألة نوعية هذه القرارات وتوقيتها المناسب.

ولهذا السبب تعتقد كندا أن فعالية المجلس ينبغي أن تكون محور النقاش. ونحن نرى مجالين رئيسيين تمس الحاجة فيهما إلى التغيير على نحو خاص، حيث يكون التقدم في متناولنا جماعيا. ينبغي أولا تحسين أساليب عمل مجلس الأمن بما يزيد من مساءلته وشموله وشفافيته، ولتعزيز اتخاذ القرار على أساس البينات وللحد من استعمال حق النقض (الفيتو). وثانيا، ينبغي تحديث إطار مجلس الأمن المعياري بحيث يكون مجهزا تجهيزا أفضل لمواجهة مقتضيات تغيُّر البيئة الأمنية في القرن الحادي والعشرين.

وبفضل منظمات كتقرير مجلس الأمن وتفاني عدد من أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء المنتخبين – أذكر خاصة عمل اليابان، رغم حداثة عهدها بعضوية المجلس – غدا المجلس هيئة أشد شفافية اليوم مما كان عليه في أي وقت مضى. ولكن، في حين تترتب على عمل المجلس آثار يتزايد بعد مداها لكل الدول الأعضاء، في مجالات كمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة، ترى كندا أنه يمكن، بل ينبغي فعل المزيد.

أولا، نحث المجلس على مضاعفة جهوده لتعزيز التشاور مع عدد أكبر من الأعضاء، بأمور، منها مثلا اللجوء بوتيرة أسرع وأكثر انتظاما إلى تبادل للآراء بصورة غير رسمية وتعزيز انتظام الإحاطات الإعلامية الموضوعية للدول الأعضاء، بما يشمل عمل الهيئات الفرعية.

وثانيا، نشجع المجلس على تكثيف ممارسة المناقشات العلنية والمفتوحة وتعميقها، مما يتيح للأعضاء على نطاق واسع، الإسهام بوجهات نظرهم وأفكارهم في نظر المجلس في برنامج السلم والأمن الدوليين.

وثالثا، لما كانت الدول تواجه تحديات في مجال القدرات للوفاء بواجبات المجلس، كما هي الحال بالنظر إلى مكافحة الإرهاب، فإننا نشجع المجلس على تحديد فرص تقديم مزيد من المساعدات الفنية وتسهيل تقديمها.

ورابعا، هناك حاجة ماسة إلى معلومات تكون أيسر تناولا وأوسع تعميما لمساعدة المجلس على اتخاذ القرارات. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي بشدة الجهود المبذولة لتوفير بيانات أفضل تجميعا إلى المجلس، معلومات حول الاتجاهات في الصراع العالمي مثلا، أو حماية المدنيين ووصول المساعدة الإنسانية، وذلك لتيسير اتخاذ القرارات القائمة على البينات.

وخامسا، سيستفيد المجلس أيضا من النظر الجدي في ممارسة حق النقض. ونحن نعلم جميعا ما قد يتركه هذا الحق – بل حتى التهديد بممارسته – من أثر في مداولات المجلس. وقد شهدت السنوات المنصرمة عدة مناسبات مؤسفة، كان من آثار اللجوء إلى حق النقض فيها التخلي عن النقاش وتأجيل إجراءات تمس الحاجة إليها. ونحن نرى أن حق النقض لا يمكن تبرير استخدامه إلا نادرا. وليس هذا الحق، ولم يكن المقصود منه يوما، أداة لتحاشي مناقشة مسائل بعينها, ولهذا السبب، ترى كندا أن كل ممارسة لحق النقض ينبغي أن تُفسر وأن تبرر أمام الملأ.

ونحن نؤمن أيضا إيمانا قويا بأن حق النقض لا محل له في مناقشات حول حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة بحق الإنسانية وجرائم الحرب، ونحث الأعضاء الدائمين الخمسة على الالتزام بتضييق نطاق استخدامه في الحالات المذكورة، التي تصيب الوجدان الإنساني بصدمة.

وفي نظر الأكثرية الساحقة من الدول الأعضاء، هذه الإصلاحات هي، في المقام الأول، التي تحقق أكبر النتائج في مجال الوصول إلى مجلس الأمن ومساءلته. وترى كندا أن هذه التغييرات وسواها في أساليب عمل المجلس يمكن أن تعزز فعاليته بصورة ملموسة، وبالتالي، شرعيته. إننا نشجع المجلس على اتخاذ تدابير كهذه في الأشهر المقبلة.

وبانتظار ذلك، اسمحوا لي بأن أكرر تأييد حكومتي الشديد لمشروع القرار الخاص بأساليب العمل، الذي عممته سنغافورة وليختنشتاين وكوستاريكا وسويسرا والأردن. ونحن نعتقد أن مشروع القرار هذا جدير بأن يحظى على نحو جاد بنظر أعضاء الجمعية وأعضاء مجلس الأمن على حد سواء، ونشجع من صاغوه على المبادرة إلى إجراء مفاوضات واسعة النطاق بأسرع ما يمكن.

(تكلم بالفرنسية)

أما المجال الثاني، الذي ترى كندا أنه ينبغي أن يُدرس في أول فرصة ممكنة، فهو الإطار المعياري، الذي يتخذ مجلس الأمن القرارات في نطاقه. وهناك مثال نموذجي على ذلك، هو مسألة حماية المدنين في الصراع المسلح. وترى كندا أن من الأهمية تعزيز حماية المدنيين وما يتصل بها من معايير وتفعيل هذه المعايير، بحيث يتمكن المجتمع الدولي من الاستمرار في تطبيق تلك المبادئ بالممارسة العملية.

لقد أثبت المجلس أنه يمكن إحراز تقدم فعلي. ولكن لا يزال من الواجب بذل جهود حقيقية. وتعني حماية المدنيين أن على المجلس أن يكون دائم الالتزام وأن يكون متيقظا في رصد وفي متابعة الحالات التي وجهت فيها القرارات توجيهات واضحة حول هذه المسألة.

إن بنود جدول الأعمال المتصلة بالمرأة والسلم والأمن وبالأطفال في الصراع المسلح، التي التزم بها المجلس، تقتضي أيضا اهتماما مطردا، وكما تقتضي التنفيذ وإضفاء

الطابع المؤسسي عليها. ومن الأهمية بمكان أن يتمكن المجلس من إثبات إرادته السياسية والقدرة اللازمة للاستفادة من طائفة كاملة من الأدوات المتاحة له في تحقيق الهدف المذكور، وخاصة باستخدام آليات الرصد الفعّال والمساءلة الفعلية.

وختاما، خصصت الدول الأعضاء كثيرا من الوقت والطاقة لمسألة تكوين مجلس الأمن، طوال السنوات القليلة الماضية، وكانت في ذلك على حق. وفي الدورة الحادية والستين للجمعية، فإن الفريق العامل المفتوح باب العضوية، المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن – أحرز كثيرا من التقدم. وفي الأشهر المقبلة، ينبغي أن نستفيد من تقريري الميسرين (انظر A/61/47، الملحقان الثاني والرابع)، مع إبقائنا نصب العين أهداف الطابع التمثيلي والديمقراطية والمساءلة والشفافية والفعالية.

ولكن، إذا لم يتمكن الأعضاء من التوصل إلى اتفاق، في المستقبل القريب، حول زيادة عدد أعضاء المجلس، دعونا، إذا، نمضي قدما في مجالات كالمعايير وأساليب العمل، حيث نرى أن اتخاذ تدابير بسرعة قد يتمخض عن نتائج ملموسة للدول الأعضاء. ووفدي على استعداد لمعالجة تلك المسائل الحاسمة بمرونة وطاقة متجددتين، في الأشهر القادمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.